

## الجمعية العامة



الدورة الثامنة والسبعون

## الجلسة العامة 30

الأربعاء، 8 تشرين الثاني/نوفمبر 2023، الساعة 15/00

نيويورك

الرئيس: السيد فرانسيس . . . . . (ترينيداد وتوباغو)

نظرا لغياب الرئيس، تولى الرئاسة نائب الرئيس السيد ديبا (غامبيا).

افتتحت الجلسة الساعة 15/00.

البند 89 من جدول الأعمال (تابع)

تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية

مذكرة من الأمين العام يحيل بها تقرير الوكالة الدولية للطاقة

الذرية (A/78/304)

مشروع قرار (A/78/L.7)

من الصعب أن نفهم كيف بدأ عضو دائم في مجلس الأمن  
عضو معين في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية الحرب  
غير المبررة وبلا استقزاز سابق ضد أوكرانيا ومنشأتها النووية بينما  
يتجاهل بشكل صارخ التزاماته وتعهداته تجاه الوكالة، مما يضر  
بمنظومة الأمم المتحدة بأسرها.

السيد روزيناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية): تؤيد ليتوانيا تأييدا  
تاماً البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.29)،  
وأود أن أضيف بعض الملاحظات بصفتي الوطنية.

نكرر دعوتنا إلى روسيا لأن توقف أعمالها العسكرية فوراً وبدون  
شروط، وأن تسحب جميع أفرادها العسكريين وغيرهم من الأفراد من  
محطة زابوريجيا للطاقة النووية وكامل أراضي أوكرانيا، وأن تحترم  
احتراماً كاملاً سلامة أراضي أوكرانيا وسيادتها واستقلالها داخل حدودها

نهئاً رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية  
على إعادة تعيينه ونشكره على إحاطته في وقت سابق اليوم.  
تؤيد ليتوانيا بقوة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، التي  
تضطلع بدور حاسم في كفالة الحماية من الإشعاع، والأمان والأمن

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تُقدم  
التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى:  
Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0928 (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار  
المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org)



من مصلحتنا المشتركة أن نواصل العمل معا لتسخير فوائد الطاقة الذرية لصالح البشرية جمعاء. ويتطلب ذلك التمسك بأعلى معايير الأمان والأمن والضمانات وكفالة بذل جهودنا التعاونية الرامية إلى تحقيق أهدافنا المشتركة. وبما أن العالم يواجه تحديات متزايدة التعقيد، يجب أن تكون الوكالة قادرة على تنفيذ مهامها بفعالية. فلنكفل أن تتمكن الوكالة الدولية للطاقة الذرية من مواصلة مهمتها الجلية والمستقلة في السنوات القادمة.

في هذا السياق، أود أن أ طرح نقطة مهمة. تشعر مملكة هولندا بقلق بالغ إزاء النقص الحالي في السيولة النقدية، لأنه يشكل خطرا تشغيليا على الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ويعوق عدم اليقين بشأن التمويل تنفيذ البرامج المهمة بكفاءة وفعالية. كما أنه يعوق التخطيط السليم فيما يتعلق بالتوظيف والسفر والمشتريات. وفي هذا الصدد، أذكر بأن المدير العام غروسي شدد مؤخرا على أنه من الأهمية بمكان أن تسدد جميع الدول الأعضاء مدفوعاتها في الوقت المحدد وبالكامل. وتؤيد مملكة هولندا نداءه تأييدا مخلصا وتحاول أن ترقى إلى مستوى هذه المعايير.

في الختام، ستواصل مملكة هولندا تقديم الدعم الكامل لعمل الوكالة ومهمتها الجلية.

**السيد لاغداميو (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية):** تعرب الفلبين، بوصفها من مقدمي مشروع القرار A/78/L.7، بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/78/304)، عن خالص تقديرها للوكالة، بقيادة المدير العام رافائيل غروسي، على جهودها الحاسمة في النهوض بدور الطاقة الذرية في السلام العالمي والصحة والرخاء.

اكتسب عمل الوكالة أهمية أكبر، في عالم يتسم بعدم اليقين والنزاعات الاقتصادية والجيوسياسية المتزايدة والآثار المتفاقمة لتغير المناخ. وتؤكد دولتنا بفخر على الاستخدام الواسع النطاق للطاقة النووية للأغراض السلمية ونسعى جاهدين لتحقيق أهداف التنمية المستدامة لخطة التنمية المستدامة لعام 2030. واسترشادا بخطة الرئيس فرديناند ماركوس جونيور الاجتماعية والاقتصادية المؤلفة من

المعترف بها دوليا. كما ندين بيلاروس لدعمها العدوان الروسي على أوكرانيا.

تعرب ليتوانيا عن بواعث قلقها المستمرة إزاء محطة الطاقة النووية البيلاروسية التي بنتها روسيا وتقع على الحدود الشرقية للاتحاد الأوروبي. وقبل أسبوع، في 1 تشرين الثاني/نوفمبر، بدأت بيلاروس التشغيل التجاري للوحدة 2 التابعة لمحطة الطاقة النووية البيلاروسية، رغم وجود مسائل تتعلق بالأمان النووية لم تحل، في تجاهل صارخ لمعايير وتوصيات الأمان الدولية. ونشعر بقلق عميق إزاء الافتقار الواضح إلى ثقافة الأمان والشفافية والانفتاح، فضلا عن الأعطال المتكررة غير المحددة للمعدات والتأخير في تنفيذ تحسينات الأمان. ولذلك، تحت ليتوانيا بيلاروس على تعليق تشغيل محطة الطاقة النووية إلى أن تعالج جميع مسائل الأمان معالجة شاملة.

من المهم لجميع الدول أن تتواصل بشكل استباقي مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأن تدعو بعثات الوكالة النظرية إلى تقييم أنشطتها النووية في الوقت المناسب. بيد أن الأمر الحيوي بنفس القدر هو التنفيذ الشامل وحسن التوقيت للتوصيات والاقتراحات التي قدمتها هذه البعثات.

**السيدة تهذيب - لي (هولندا) (تكلمت بالإنكليزية):** تؤيد مملكة هولندا تأييدا تاما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.29). وبالإضافة إلى ذلك، نود أن نتشاطر ملاحظات موجزة بصفتنا الوطنية.

يشرفنا أن نعمل في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونرحب بتقرير الوكالة (A/78/304) المقدم إلى الجلسة العامة للدورة الثامنة والسبعين للجمعية العامة، ويسرنا أن ننضم إلى توافق الآراء بشأن هذا التقرير المهم. ونهنئ المدير العام غروسي بحرارة على إعادة تعيينه، ونؤكد مجددا دعمنا القوي لعمل الوكالة التقني والمستقل والمحايد. وما زلنا ندعم الدور المحوري للوكالة في تعزيز الإطار العالمي للسلامة والأمن النوويين.

الإدارية للوكالة متوائمة مع أهداف الأمم المتحدة. ونتطلع في آب/أغسطس 2024 إلى استضافة الأولمبياد الدولي الأول للعلوم النووية، وهو مسابقة علمية دولية سنوية لطلاب المدارس الثانوية، ونأمل أن نرحب فيها بالمشاركين من جميع البلدان الحاضرة هنا. ومن خلال هذه المبادرات، نهدف إلى تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على الصعيد العالمي وكفالة وصول فوائدها إلى المستويات القاعدية الشعبية والأجيال المقبلة.

في الختام، نعتقد أن ضمانات الوكالة وركائزها للتحقق تظل أساسية لجدول الأعمال العالمي لعدم الانتشار النووي. وهي توفر ضمانا دوليا بأن التكنولوجيا النووية تستخدم حصرا للأغراض السلمية. ونشدد على أهمية امتثال الدول لالتزاماتها بموجب اتفاقات الضمانات ذات الصلة وتعاونها الكامل مع الوكالة في عملها المستقل والمحايد.

**السيد يوستاسيو دي لوس سانتوس (أوروغواي)** (تكلم بالإسبانية): تود أوروغواي، بوصفها عضوا في مجلس محافظي الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أن تشكر السفير رافائيل ماريانو غروسو، المدير العام للوكالة، على التقرير السنوي للوكالة لعام 2022 (انظر A/78/304)، وأن تعترف بعمله الشاق على رأس الوكالة في سياق جيوسياسي مليء بالتحديات. ونشكر الأرجنتين كذلك على تقديم مشروع القرار A/78/L.7، الذي يجمعنا هنا اليوم.

إن عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في مجالات التكنولوجيا النووية، والسلامة والأمن، والتحقق والرصد، وفيما يتعلق بالتعاون والتعليم وتعزيز المعرفة، أصبح مهما وضروريا بشكل متزايد. وفي ظل ظروفنا الراهنة، ينبغي أن نواصل تعزيز الاستخدامات السلمية الخاصة للعلوم والتكنولوجيا النووية وحماية الأجيال المقبلة من الاحتمال المدمر لوقوع كارثة نووية. وتتناصر أوروغواي مراعاة واحترام القواعد القانونية الدولية في مجالي نزع السلاح وعدم الانتشار النووي، بما في ذلك معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نسلم بالدور المهم الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية في منع انتشار الأسلحة النووية وتكنولوجيا الأسلحة من خلال ضماناتها.

ثماني نقاط، وخطة التنمية الفلبينية، وإطار البرنامج القطري للفلبين للفترة 2022-2027، الذي وضع بالتعاون مع الوكالة، فإننا نشارك مشاركة كبيرة في برنامج الوكالة للتعاون التقني. وتشمل مجالات تركيزنا تطبيقات التكنولوجيا النووية في الأغذية والزراعة، والموارد الطبيعية والبيئة، وصحة الإنسان والتغذية، والطاقة والصناعة، والأمان النووي والإشعاعي، وإدارة النفايات المشعة، والأمن النووي. ونعمل أيضا على تعزيز تعاوننا في مجال التكنولوجيا النووية من خلال زيارات رفيعة المستوى، ونتطلع إلى زيارة السيد غروسو إلى الفلبين.

تماشيا مع توجيهات الرئيس ماركوس بتنويع مصادر الطاقة لدينا، فإننا نستكشف الطاقة النووية بوصفها مصدرا موثوقا وآمنا ومستداما وميسور التكلفة. وبدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، نقوم بصياغة قانون شامل بشأن الطاقة النووية لكفالة الامتثال لاتفاقيات الأمان والأمن والمسؤولية النووية، ولإنشاء هيئة مستقلة للرقابة النووية. وصادف هذا العام إطلاق مرفق الجمعية الفلبينية دون الدرجة 1- لمفاعلات البحوث للتدريب والتعليم والبحث، التي تدعم التعليم والبحوث في مجال العلوم والتكنولوجيا النووية. ونكرر دعوتنا إلى أن ينظر إلى الاستخدامات السلمية للطاقة النووية على أنها مساوية لنزع السلاح وعدم الانتشار، وليست مجرد استخدامات ثانوية للطاقة النووية. ونحث جميع الدول على دعم عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية في زيادة الطاقة النووية إلى أقصى حد من أجل مستقبل أفضل.

تشارك الفلبين بنشاط في مختلف المشاريع الإقليمية والأقليمية للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك مبادرة التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، والشبكة الآسيوية للتعليم في مجال التكنولوجيا النووية، التي تدمج العلوم والتكنولوجيا النووية في نظام التعليم الثانوي، والمرحلة 2 من مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية. وخلال المؤتمر العام السابع والستين للوكالة الدولية للطاقة الذرية، دعت الفلبين، بوصفها القائمة بالصياغة لمجموعة الـ 77 والصين، إلى المساواة بين الجنسين والتنوع الجغرافي داخل الأمانة العامة للوكالة وفي تفاعلاتها مع الدول الأعضاء، مما يجعل الأهداف

الوكالة في مجالات الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وتعزيز التعاون الدولي، والدعم الفني والضمانات والتحقق والأمان والنوويين. وتساهم مصر في دعم جهود الوكالة وأنشطة الأمانة العامة، بقيادة المدير العام، في جميع هذه المجالات. خاصة في الوقت الذي نخطو فيه نحو البدء في تشغيل أول محطة وطنية لتوليد الكهرباء بالطاقة النووية.

تطالب مصر مجدداً بضرورة مضاعفة الجهود الرامية لتوفير التمويل والموارد اللازمة لاضطلاع الوكالة بمهامها على النحو المنشود في مجال التعاون الفني، وتحقيق التوازن بين الركائز الثلاثة لعمل للوكالة، وفقاً لنظامها الأساسي، بما يحقق الهدف من إنشائها، وضمان استمرارية واستقرار أنشطة الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية بأنواعها، خاصة في حالة الدول النامية، أخذاً في الاعتبار أن الاستخدام السلمي للطاقة الذرية حق غير قابل للتصرف على النحو الذي أقرته معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، تواصل مصر دعم أنشطة الوكالة في مجال التعاون الفني والأمان والأمن النوويين، مع إيلاء الاهتمام بشكل خاص لأولويات واحتياجات الدول الأفريقية، ودول مجموعة الـ 77 والصين في إطار تعزيز دور الوكالة التتبعي.

تؤكد مصر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الجهة المفوضة دولياً بإصدار تقارير عن التحقق من امتثال الدول لالتزاماتها في مجال عدم الانتشار النووي. كما تؤكد مصر أن للوكالة دوراً محورياً بموجب نظامها الأساسي في دفع جهود نزع السلاح النووي، والتحقق من التخلص من الأسلحة النووية، بما يجعل للوكالة مساهمة جوهرية في حفظ السلام والأمن الدوليين، وتنفيذ كافة الالتزامات الواردة في معاهدة عدم الانتشار، بما في ذلك المادة السادسة من هذه المعاهدة.

تتابع مصر باهتمام أنشطة الوكالة في مجال تنفيذ الضمانات والتحقق وتمكين الوكالة من التحقق من عدم تحريف المواد النووية عن الاستخدامات السلمية وفقاً لاتفاقات الضمانات الشاملة التي تمثل الأساس القانوني لعمل للوكالة وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، وهو

التعاون ضروري للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، نشكر خبراء الفيزياء الطبية من الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذين سافروا إلى أوروغواي لتدريب الفنيين في آذار/مارس من هذا العام. والهدف من هذه المبادرة هو استكشاف إمكانيات تحسين المعايير في مجال الكشف عن سرطان الثدي، بالإضافة إلى وضع برنامج وطني للفحص وفق التوصيات الدولية. وفي هذا الصدد، نود أن نبرز أهمية الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ونتائجها الإيجابية بالنسبة للرعاية الصحية. وفي إطار زيارتها الرسمية إلى الوكالة، شاركت وزيرة الصحة في بلدنا، كارينا راندو، في اجتماع مهم للوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن المرأة في المجال النووي سلط الضوء على أهمية التكنولوجيا النووية بوصفها واحدة من أقوى الأدوات التي نمتلكها لمكافحة السرطان. وأبرزت أوروغواي في الاجتماع إرث بلدنا في مجال العناية بالأورام، ولا سيما مساهمة راؤول ليبورن، فني التصوير بالأشعة من أوروغواي الذي أدى اختراعه إلى استحداث أول تصوير شعاعي للثدي في خمسينيات القرن العشرين.

في الختام، نرحب بالنتائج التي توصل إليها تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ونعرب مرة أخرى عن دعمنا لعمل الوكالة في مساعدة الدول الأعضاء، في الأجل الطويل أو على الفور، خاصة في أوقات الحاجة الشديدة.

**السيد أحمد (مصر):** اطلعت جمهورية مصر العربية بمزيد من الاهتمام على التقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، المشار إليه في مذكرة الأمين العام للأمم المتحدة رقم A/78/304، وتعتبر عن تقديرها لجهود المدير العام للوكالة في إعداد هذا التقرير، وجهود الأرجنتين في إعداد وتقديم مشروع القرار ذي الصلة. وترحب بإعادة تعيين السيد رافائيل غروسي في منصب المدير العام للوكالة لفترة جديدة من كانون الأول/ديسمبر 2023 حتى كانون الأول/ديسمبر 2027.

إن مصر باعتبارها إحدى الدول المؤسسة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وفي طليعة الدول التي اتجهت لتوظيف الاستخدامات السلمية للطاقة الذرية، وإنشاء مفاعلات نووية تولي اهتماماً بالغاً لأنشطة

للكوكبة الدولية للطاقة الذرية على جهودها لتحقيق الأهداف المقترحة للبرامج القطرية. ونقدر مساهمتها في قياس الآثار البيئية لحريق كبير وقع في كوبا في العام الماضي في قاعدة ناقلات عملاقة، وننوه بالدعم الذي قدمته لكوبا في أعقاب إعصار إيان، في أيلول/سبتمبر 2022، بما في ذلك من خلال توفير معدات الأشعة السينية المتنقلة لأربعة مستشفيات ومعدات لتحديد وجود الملوثات البيئية وقياس جودة المياه.

نود كذلك أن نبرز وضع الاتفاق التعاوني الإقليمي لترويج العلوم والتكنولوجيا النوويين في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي منذ ما يقرب من 40 عاما. وقد أسهم الاتفاق في دعم بلدان منطقتنا في تنفيذ مبادرات الكوكبة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى معالجة القضايا العالمية في مجالي الصحة والبيئة.

رغم التعاون الملحوظ بين كوبا والكوكبة الدولية للطاقة الذرية، ينبغي ألا يفوتنا أن نذكر أن الأمانة العامة للكوكبة ما فتئت تواجه بانتظام صعوبات في الحصول على المعدات العلمية المعتمدة للمشاريع مع بلدنا. وذلك لأن الشركات في الولايات المتحدة - وحتى في البلدان الثالثة التي تستفيد من رأس المال الأمريكي - لا يمكنها أن تباع لنا معدات متخصصة لتطبيق التقنيات النووية نتيجة للقيود التي يفرضها الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وبزبد هذا كثيرا من تكاليف اقتناء المعدات وبناء القدرات، ويؤخر تنفيذ مشاريعنا الوطنية تحت رعاية الكوكبة الدولية للطاقة الذرية، ويستبعدنا من فرص المشاركة في المشاريع في منطقتنا. ونرفض التدابير القسرية الانفرادية التي تتعارض مع المادة الرابعة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بإعاقة التعاون الدولي للبلدان النامية والحد من إمكانية حصولها على المواد والمعدات والتكنولوجيا اللازمة للأنشطة النووية السلمية الخاضعة لهذه التدابير.

إن الشهادة المزدوجة التي أنشأها اتفاق الضمانات الشاملة وبروتوكوله الإضافي، بالإضافة إلى النتائج المرضية لعمليات التفتيش التي قامت بها الكوكبة الدولية للطاقة الذرية في كوبا وتقيحنا لخطتنا الوطنية لتنفيذ الأمن النووي، تؤكد التزامنا باستخدام الطاقة النووية

ما يستلزم تحقيق عالمية هذه الاتفاقات. كما نؤكد أن تطوير منظومة ضمانات الكوكبة لا ينبغي أن يترتب عليه أي التزامات إضافية تتجاوز الالتزامات التعاقدية بموجب معاهدة عدم الانتشار، وأن تطبيق نهج الضمانات على مستوى الدولة يجب أن يكون بموافقة الدولة المعنية وليس فقط بالتشاور معها. وفي هذا السياق، تود مصر إعادة تأكيد التحفظات والشواغل التي أعربت عنها تجاه تقرير تنفيذ الضمانات لعام 2022، وما تضمنه من صياغات مستحدثة، وعناصر فنية جديدة لم يتم التشاور بشأنها مع الدول الأعضاء بالكوكبة، علما بأن مصر قامت بموافاة الأمانة العامة للكوكبة بمذكرة رسمية في هذا الخصوص.

تتطلع مصر نحو تنفيذ الكوكبة للولاية الممنوحة لها وفقا لقرار تطبيق ضمانات الكوكبة في الشرق الأوسط، في إطار التطلعات المشروعة نحو إقامة منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، واتخاذ الخطوات التنفيذية ذات الصلة، خاصة في ضوء التطور الهام المتمثل في نجاح انعقاد ثلاث دورات لمؤتمر الأمم المتحدة لإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في الشرق الأوسط، والاستعداد لعقد الدورة الرابعة خلال الأيام المقبلة بمشاركة الكوكبة ومساهمتها المقدرة في هذا الإطار.

ختاما، انضمت مصر لقائمة الدول المشاركة في تقديم مشروع القرار المقدم من الأرجنتين بشأن التقرير السنوي للكوكبة، وتتطلع نحو اعتماده بالتوافق.

**السيد بينيالبير بورتال (كوبا) (تكلم بالإسبانية):** نرحب بعرض التقرير السنوي للكوكبة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304) ومشروع القرار A/78/L.7، الذي قدمته الأرجنتين. ونرحب أيضا بحضور السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للكوكبة، في هذه الجلسة.

نؤكد مجددا دعم كوبا للعمل المهم الذي تقوم به الكوكبة الدولية للطاقة الذرية وإسهام الكوكبة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لشكر إدارة التعاون التقني التابعة

تكرر ناميبيا تأكيد التزامها الثابت بنظام الضمانات، إقرار منها بأهمية اتفاقات الضمانات الشاملة، مقترنة بالبروتوكولات الإضافية، بوصفها معايير التحقق السائدة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. إن ناميبيا، بانضمامها إلى اتفاق الضمانات الشاملة، تفخر بأن تكون إحدى الدول التي نقحت بروتوكولاتها المتعلقة بالكميات الصغيرة خلال فترة الاستعراض، فقدمت بذلك دليلا واضحا على التزامنا بعدم الانتشار النووي وتأكيدينا بأن جميع المواد والأنشطة النووية داخل حدودنا هي للأغراض السلمية فقط. ونشجع الدول التي لم تبرم بعد بروتوكولات إضافية وبروتوكولات للكميات الصغيرة على أن تقوم بذلك، بما يكفل التنفيذ الكامل لضماناتها. ونشيد بالوكالة على عملها القيم في إجراء 62 بعثة لاستعراض الأقران والخدمات الاستشارية المتصلة بالأمن والأمان، والتي دعمت 46 دولة عضوا في تطبيق معايير السلامة وإعداد المنشورات الإرشادية للأمن النووي، مما أسهم إسهاما كبيرا في تطوير الالتزام بمعايير الأمن والأمان النوويين.

لقد أدت الوكالة في الفترة قيد الاستعراض دورا محوريا في النهوض بخطة التنمية المستدامة لعام 2030. ومن الجدير بالذكر أن ذلك يشمل الإطلاق الأخير لمبادرة "أشعة الأمل"، التي تبشر بمكافحة السرطان في جميع أنحاء القارة الأفريقية، حيث لا يزال الحصول على العلاج الإشعاعي محدودا، إذ يفتقر أكثر من 20 بلدا حتى إلى آلة واحدة للعلاج الإشعاعي المنقذ للحياة لسكانها. وتثني ناميبيا على الوكالة لما تبذله من جهود لتعزيز استدامة ومرونة الإنتاج الغذائي والزراعي، فضلا عن سبل العيش ذات الصلة في الدول الأعضاء، وذلك من خلال نهج زراعية ذكية مناخيا تتصدى لمختلف التحديات، بما في ذلك الأمراض الحيوانية المصدر، والآفات النباتية، ومخاطر سلامة الأغذية، وتغير المناخ، والتهديدات البيولوجية، وحالات الطوارئ النووية أو الإشعاعية. وكانت مبادرة الوكالة للعمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر مفيدة بشكل خاص لناميبيا في هذا الصدد.

نود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لمذكرة التفاهم الموقعة بين الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة. ويستفيد هذا التعاون من

للأغراض السلمية البحتة والأهمية التي نوليها للأمان النووي والإشعاعي. وفي هذا الصدد، نحن فخورون بأن بلدنا معترف به لثقافته في مجال الأمان النووي. وكجزء من برنامج التعاون التقني للوكالة الدولية للطاقة الذرية، استضافت كوبا في أيار/مايو الاجتماع الإقليمي المعني بعملية التفويض بتقييم أمان المرافق الطبية والصناعية، مما مكننا من اكتساب الخبرات وتبادلها مع دول أمريكا اللاتينية الأخرى. وأسهمنا كذلك في المحفل الإيبيري - الأمريكي لوكالات التنظيم الإشعاعي والنووي الذي يسهم في تحسين الأمان النووي والإشعاعي والمادي في البلدان الإيبيرية - الأمريكية واكتسبنا الخبرة في هذا الإطار.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي الإطار الذي تُعتمد فيه المعايير الدولية للأمن النووي، والتي يجب أن تنتج عن مفاوضات متعددة الأطراف شفافه وشاملة بمشاركة جميع الدول. إن تطبيق نظام الوكالة للتحقق من الضمانات أمر لا غنى عنه لتنفيذ معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، بما في ذلك من أجل التحقق من الطبيعة السلمية لبرامج الطاقة النووية. ونكرر التأكيد على أنه بغية الحفاظ على مصداقية أنشطة ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية لا بد من مواصلة ضمان الأداء المحايد والمهني لأمانتها العامة. ونؤيد احترام حق الدول غير القابل للتصرف في إجراء البحوث وإنتاج واستخدام الطاقة النووية للأغراض السلمية دون تمييز أو شروط.

ولا نزال على اقتناع بأن الضمان الوحيد ضد استخدام الأسلحة النووية هو إزالتها تماما وبطريقة شفافة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، وعملا بهذا المبدأ سنواصل دعم الجهود الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على معاهدة حظر الأسلحة النووية.

**السيد غيرتز (ناميبيا) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن امتناننا للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، رافائيل غروسي، وفريقه المتفاني على جهودهم البارزة في النهوض بأولويات الوكالة. ويتجسد عملهم الرائع بشكل موفق في التقرير السنوي الشامل لعام 2022 (انظر A/78/304) المقدم اليوم (انظر A/78/PV.29). وأود كذلك أن أغتم هذه الفرصة لأعرب عن تهانينا القلبية للسيد غروسي على إعادة تعيينه بالإجماع مؤخرا لولاية ثانية مديرا عاما للوكالة.



إن وفد بلدي مقتنع بأن الأسلحة النووية تظل تشكل تهديدا رئيسيا للبشرية وستكون إزالتها دفعة قوية للسلم والأمن الدوليين. نحن بحاجة إلى العمل مع القضاء على هذه الأسلحة الخطيرة من أجل تنمية اجتماعية واقتصادية أكبر. إن تكلفة صيانة هذه الأسلحة وتحديثها لا يمكن تبريرها إذا قورنت بالموارد التي تخصصها الدول لمشاريع أكثر فائدة وإنتاجية يمكن أن تزيد من تعزيز نمو المجتمعات وتنميتها السلمية. ويكرر وفد بلدي التأكيد على أن الأموال التي تُنفق على تكديس الأسلحة يمكن توجيهها إلى الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية لأغراض التنمية.

لذلك تدعو نيجيريا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تكون أكثر شفافية في التزامها بإيجاد عالم خال من الأسلحة النووية وأن تعيد توجيه مواردها نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وتجدد نيجيريا دعوتها إلى التعجيل بنزع السلاح النووي وإخضاع أنشطة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي لم توقع وتصدق بعد على اتفاقات الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لنظام ضمانات.

كما ندعو جميع الدول الأعضاء إلى تطبيق الاتفاقات على جميع أنشطتها النووية بغية التعجيل بتحقيق عالم خال من الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، نؤكد على أهمية استمرار احترام الحق غير القابل للتصرف في الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، ونشدد على الدور المحوري للوكالة الدولية للطاقة الذرية في هذا الصدد من خلال دعمها التقني والتعاون المستمرين، فضلا عن الاستفادة إلى أقصى حد من العلم والتكنولوجيا من أجل التنمية الاجتماعية والاقتصادية. وينبغي للوكالة أن تواصل مساعدة الدول الأعضاء، خاصة البلدان النامية، بشأن مختلف الاستخدامات السلمية للطاقة النووية، لا سيما توليد الكهرباء، وحماية صحة الإنسان، وإدارة المياه، وحماية البيئة. وتعزيز أنشطة الوكالة من خلال زيادة تمويلها هو أمر مهم جدا في هذا الصدد.

ستواصل نيجيريا دعمها القوي للنظام العالمي لعدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. ونظل مهتمين بالاستخدامات المفيدة للطاقة

أنشطة البحث والتطوير المبتكرة التي تسخر المزايا النسبية التي تتيحها التكنولوجيا النووية والتكنولوجيا ذات الصلة لتحويل النظم الزراعية والغذائية. إننا نقدر التعاون بين الوكالة ومنظمة الأغذية والزراعة والعلماء النامبيين الذين ينهضون بتطبيق الري بالتنقيط لحماية المحاصيل أثناء فترات الجفاف الشديدة ونشيد بهذا التعاون. لقد أسفر هذا الجهد عن نتائج ملموسة للمزارعين في أربع من مناطق ناميبيا الـ 14، مما مكن من استخدام مزيج من التقنيات النووية وتكنولوجيا الري الموفرة للمياه، وتحديد الري بالتنقيط على نطاق صغير. ونرحب كثيرا بأوجه التقدم في العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل توفير طاقة نظيفة وموثوقة وميسورة التكلفة، فضلا عن الهيدرولوجيا النظائرية لتعزيز الأمن المائي.

وتقدر ناميبيا الجهود الكبيرة التي تبذلها الوكالة لزيادة تمثيل المرأة في الفئة الفنية والفئات العليا، كما يتضح من التقرير. وفي هذا الصدد، نؤيد تأييدا صادقا برامج مثل برنامج زمالة ماري سكودوفسكا - كوري وبرنامج ليز مايتن، اللذين يُمكّنان المرأة من ممارسة مهن في الميادين المتصلة بالمجال النووي.

في الختام، أود أن أعرب عن تقديرنا للعمل المثالي الذي يقوم به مكتب الاتصال التابع للوكالة في نيويورك تحت القيادة القديرة للسفيرة فيفيان أوكيكي. وناميبيا ممتنة لشراكتهم الإستراتيجية وجهودهم الدؤوبة لزيادة الوعي بعمل الوكالة البالغ الأهمية. ونتوق إلى استمرار التعاون مع الوكالة، لا سيما في مجال الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا والتطبيقات النووية.

**السيد محمود (نيجيريا) (تكلم بالإنكليزية):** اسمحوا لي أن أبدأ بشكر السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه للتقرير السنوي لعام 2022 (انظر A/78/304) وتقديم معلومات مستكملة عن أنشطة الوكالة (انظر A/78/PV.29). وأود أيضا أن أهنئ السيد غروسي على إعادة تعيينه، وهي بلا شك شهادة على العمل الشاق الذي يقوم به هو وأعضاء فريقه. تتمنى نيجيريا لهم كل النجاح في المهمة التي تنتظرهم وتؤكد مجددا دعمها للوكالة في الاضطلاع بولايتها.

تمثل الدول الأعضاء في الوكالة وشركاؤها طائفة واسعة من وجهات النظر والمصالح. بيد أننا متحدون في اتفاقنا على الحاجة الأساسية إلى الاستخدامات المأمونة والأمنة والسلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية والفوائد التي تجلبها، بما في ذلك في مجالات الطاقة وصحة الإنسان وإنتاج الأغذية وإدارة المياه وحماية البيئة وأكثر من ذلك. إن عمل الوكالة لتيسير الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية وتوفيرها لأطر قوية للأمن والأمان وتنفيذ الضمانات يعني أنها تسهم إسهاما أساسيا في الرخاء والأمن العالميين، بما في ذلك دعم جهود البلدان الرامية إلى بلوغ أهداف التنمية المستدامة.

بغية تمكيننا جميعا من مواصلة جني هذه الفوائد، فضلا عن منع انتشار الأسلحة، من واجبنا جميعا أن ندعم الوكالة دعما كاملا في الوفاء بولايتها كمنظمة مستقلة ومحيدة، ويشمل ذلك دفع الاشتراكات المالية في حينها. وقد أعربت المملكة المتحدة عن سرورها للمساهمة بمبلغ 4 ملايين يورو في صندوق التعاون الفني في أيلول/سبتمبر للمساعدة في دعم المشاريع في عام 2024. ونود أيضا أن نعرب عن تقديرنا لجميع أعضاء أمانة الوكالة، لا سيما أولئك الذين عملوا هذا العام في بيئات مليئة بالتحديات.

وتظل التحديات تنتظرنا، لا سيما فيما يتعلق بالأمن النووي وعدم الانتشار. ولكننا واثقون من أن الوكالة ستواصل عملها الحيوي، بفضل نزاهة المدير العام غروسي وقيادته الماهرة، مما يعود بالنفع علينا جميعا.

**السيد بريترهوفر (النمسا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد النمسا تماما البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.29)، وأود أن أضيف بضع ملاحظات بصفتي الوطنية.

النمسا هي البلد المضيف الفخور باستضافته للوكالة الدولية للطاقة الذرية، وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأشكر الوكالة ومديرها العام بإخلاص على كل جهودها في إطار ولايتها.

إن دور الوكالة حاسم في المساعدة على كفاءة استخدام فوائد التكنولوجيا النووية للأغراض السلمية مع تقليل المخاطر المرتبطة بها

النووية في الأغراض السلمية ونؤكد مجددا حق جميع الدول غير القابل للتصرف في استخدام التكنولوجيا النووية لتحقيق تطلعاتها الإنمائية. ويتسق ذلك مع المواد ذات الصلة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وقد وضعت نيجيريا في العام الماضي، بمساعدة الوكالة، مشروعها لقانون الطاقة الذرية في صيغته النهائية لجعله أكثر اتساقا وتناغما مع تشريعاتها النووية الشاملة ومع النظم والسياسات النووية الدولية. ولذلك أود أن أغتنم هذه الفرصة للإعراب عن تقديرنا للدور القيادي الذي تضطلع به الوكالة في تعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية ومعايير الأمن والأمان النوويين، فضلا عن التحقق والضمانات. وبينما نشيد بالمساعدة التي تقدمها الوكالة وإسهامها في تعزيز الاستخدامات السلمية للعلوم والتكنولوجيا النووية في أفريقيا، ولا سيما في مجالات الأغذية والزراعة، وصحة الإنسان والتغذية، والسلامة الإشعاعية، وتنمية الموارد البشرية، فإن وفد بلدي يحث على تكثيف جهودها التعاونية مع نيجيريا في مجالي الصحة والطاقة، وذلك بالنظر إلى خطة الأمل المتجدد لإدارتنا الحالية فيما يتعلق بالمشاريع ذات الأولوية الإنمائية.

في الختام، نود أن نعرب عن تقديرنا للعمل الجيد الذي قامت به واحدة منا في الوكالة، وهي السفيرة فيفيان أوكيكي، ونشجع المدير العام وفريقه على تكثيف جهودهم لكفاءة استخدام التكنولوجيا النووية على نحو مسؤول للأغراض السلمية. كما نشجع الوكالة على مواصلة جهودها الرامية إلى التغلب على التحديات التي تواجه الاستخدامات المفيدة للطاقة النووية.

**السيدة جونز (المملكة المتحدة) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أغتنم هذه الفرصة لأرحب بقيادة المدير العام غروسي لفترة ولاية ثانية، وأن أؤكد مجددا دعم المملكة المتحدة القوي للعمل الحيوي الذي تضطلع به الوكالة الدولية للطاقة الذرية وأهميتها كهيئة مستقلة، لا سيما في مثل هذه الأوقات الصعبة. ويسرنا أن نكون من مقدمي مشروع قرار هذا العام (A/78/L.7)، الذي يبين اتساع نطاق العمل الذي تضطلع به الوكالة هذا العام.



للخطة. والنمسا، بوصفها البلد المضيف للمحادثات، مستعدة لتيسير المناقشات في أي وقت. وتؤكد النمسا مجددا التزامها القوي بجميع اتفاقيات السلامة النووية الدولية ذات الصلة وتشدد على ضرورة تعزيز عمليات استعراض الأقران الدولية الفعالة والكفؤة، مع مراعاة المبادئ الثلاثة على نحو ما أرسنها الأطراف المتعاقدة في اتفاقية الأمان النووي بموجب إعلان فيينا بشأن الأمان النووي.

أخيرا، تؤكد النمسا مجددا أن تعزيز الحظر على الأسلحة النووية والتمسك بالنظام الدولي القائم على القواعد أصبحا الآن أكثر إلحاحا من أي وقت مضى.

**السيدة نام (نيوزيلندا) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أشكر المدير العام غروسي على العرض الذي قدمه هذا الصباح (انظر A/78/PV.29).

يسر نيوزيلندا أن تشارك في تقديم وتأييد مشروع القرار A/78/L.7، المتعلق بالتقرير السنوي للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304)، والذي يشكل سجلا وقائعا وموضوعيا لأنشطة الوكالة خلال العام الماضي. الوكالة هي جزء لا يتجزأ من النظام الدولي القائم على القواعد. وهذا دليل على العمل الجيد الذي تقوم به الوكالة، حيث أن الطلب من الدول الأعضاء على خدمات الوكالة ومشورتها ودعمها لم يكن أعلى من ذلك في أي وقت مضى، وهو ما يظهره التقرير. إن نيوزيلندا داعم ثابت للوكالة، ونشيد بها على التزامها بالوفاء بإخلاص بولايتها بمثابرة واقتدار مهني، وذلك رغم التحديات الخطيرة التي تواجه عملها.

لا يزال أحد أكبر التحديات يتمثل في غزو روسيا غير المشروع لأوكرانيا وتهديداتها النووية غير المبررة وغير المسبوقة، والتي فرضت ضغطا كبيرا على موارد الوكالة. وإدراكا لهذا الضغط الهائل، قدمت نيوزيلندا أكبر مساهمة لها خارج الميزانية على الإطلاق بلغت 500 ألف دولار في وقت سابق من هذا العام من أجل دعم الجهود الحاسمة التي تبذلها الوكالة للحفاظ على الأمن والأمان والضمانات النووية في أوكرانيا. إن وجود الوكالة الداعم للاستقرار في أوكرانيا هو دليل واضح

إلى أدنى حد. وتؤيد النمسا عمل الوكالة وأنشطتها في الميدان الأوسع للعلوم والتكنولوجيا النووية، مثل الرعاية الصحية والأمن الغذائي. لقد هزت التطورات والتغيرات الأخيرة في هيكل الأمن العالمي مجمل نظام نزع السلاح النووي وعدم الانتشار في صميمه. فلم تكن المخاطر النووية كبيرة إلى هذا الحد منذ عقود. يتم الآن عكس مسار التقدم والاتفاقات والالتزامات السابقة، كما رأينا مع إلغاء تصديق روسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لا بد من تجنب سباقات التسلح النووي الجديدة والمتعددة. وتواجه الوكالة جدول أعمال سياسيا ثقيلًا للغاية. وفي ضوء العدوان الروسي المستمر، تود النمسا أن تعرب عن خالص امتنانها للوكالة على كل جهودها وعلى تحملها للمخاطر من أجل تحسين الأمن والأمان النوويين في أوكرانيا. وفي هذا الصدد، تبرعت النمسا بمبلغ مليون يورو للعمل الحاسم الذي تقوم به الوكالة في الميدان. ونرحب أيضا بجهود المدير العام غروسي من خلال إيجازه للمبادئ الأساسية الخمسة لحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية، ونؤيد بقوة الركائز السبع التي لا غنى عنها لكفالة الأمن والأمان النوويين أثناء النزاع المسلح.

إن النمسا، شأنها شأن العديد من الدول الأخرى، تواجه مهمة عاجلة تتمثل في تنويع مصادر الطاقة وإزالة الكربون منها. ولكن فيما يتعلق باستخدام الطاقة النووية، فإن موقف النمسا معروف جيدا. فنحن لا نعتبر الطاقة النووية متوافقة مع مفهوم التنمية المستدامة. ويجب على الدول التي تختار استخدام التكنولوجيا النووية أن تمتثل لأعلى معايير تدابير الأمن والأمان، دون طرق مختصرة أو ثغرات. وتدابير الأمان الصارمة لاستخدام التكنولوجيا النووية هي أمر بالغ الأهمية، ليس فقط لسكان اليوم ولكن للأجيال القادمة. والتعاون التقني جزء لا يتجزأ من أنشطة النمسا. فبينما لا تزال لدينا تحفظات بشأن توليد الطاقة النووية، تشجع النمسا الوكالة على زيادة جهودها في مجال التعليم والعلوم فيما يتعلق بتطبيقات العلوم والتكنولوجيا النووية غير المتصلة بالطاقة.

وما زلنا ندعم خطة العمل الشاملة المشتركة، ونأسف بشدة لأنه رغم الجهود الدبلوماسية المكثفة لم تكن هناك عودة إلى التنفيذ الكامل

الوكالة الذين يواصلون كفالة الأمن والأمان النوويين في المرافق النووية في أوكرانيا. إننا ندعو روسيا إلى الانسحاب فورا من موقع زابوريجيا النووي ومن كل أوكرانيا. وكمسألة تستوجب الاستعجال، نحث إيران كذلك على حل جميع مسائل الضمانات المعلقة بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بصورة كاملة وذات مصداقية تقنية. وتواصل أستراليا دعوة إيران إلى إعادة الالتزام بالامتثال الكامل لالتزاماتها المتصلة بالمجال النووي وإلى التراجع عن نكوصها من خطة العمل الشاملة المشتركة. ونشكر الوكالة على عملها في إيران، وهو أمر أساسي لإدارة التوترات الجيوسياسية في المنطقة.

تظل أستراليا تدين سعي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المستمر إلى حيازة الأسلحة النووية ونظم إيصالها، بما في ذلك الأسلحة النووية التكتيكية. ونشعر بالقلق أيضا إزاء ظهور مؤشرات للتحضير لإجراء تجربة نووية سابعة. نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عكس مسارها وندعو المجتمع الدولي إلى رد قوي وموحد على استفزازات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. كما ندعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى السماح بعودة مفتشي ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتوقيع والتصديق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتخاذ خطوات نحو العودة إلى الامتثال الكامل ل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية.

وتظل أستراليا تؤيد بقوة عمل الوكالة التحويلي، حيث أنها تطبق العلوم والتكنولوجيا النووية لتحقيق نتائج ملموسة في مجال صحة الإنسان والزراعة وحماية البيئة. وتقخر أستراليا بالمساهمة مؤخرا بمبلغ 3,5 مليون دولار أسترالي من التمويل خارج الميزانية لدعم المبادرات الرئيسية للوكالة في منطقتنا. وهي تشمل مبادرة "أشعة الأمل"، والشبكة العالمية لمختبرات تحليل المياه، واتفاق التعاون الإقليمي من أجل البحث والتطوير والتدريب المتصل بالعلوم والتكنولوجيا النووية في آسيا والمحيط الهادئ، وبرنامج ماري سكودوفسكا - كوري للزمالات.

نؤكد مجدد دعمنا الكامل للوكالة، وندعو جميع الدول إلى احترام ولايتها واستقلالها وسلطانها التقنية. وتحظى الوكالة وموظفوها، تحت

على مساهمتها الكبيرة والقيمة في السلم والأمن الدوليين. ولكن، كما يبين التقرير، هذه ليست سوى طريقة واحدة من الطرق العديدة التي تخدم بها الوكالة المجتمع الدولي. وبناء على ذلك، نحث جميع الدول الأعضاء على تقديم دعمها وتعاونها الكاملين للوكالة من أجل تيسير عملها المهم.

السيدة ديلا - بورتا (أستراليا) (تكلمت بالإنكليزية): تشكر أستراليا الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها (انظر A/78/304) والأرجنتين على عرض مشروع القرار A/78/L.7، الذي يسر أستراليا أن تشارك في تقديمه.

ما فتئت أستراليا تؤيد بقوة الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن عضو مؤسس للوكالة وعضو قديم في مجلس محافظيها. لقد كان المؤتمر العام السابع والستون للوكالة، الذي اتخذت فيه القرارات المشار إليها اليوم، اجتماعا مليئا بالتحديات للوكالة وأعضائها. ويسر أستراليا أن جميع القرارات التقنية قد اتخذت بتوافق الآراء هذا العام وأن الوكالة تمكنت من اتخاذ قرارات بشأن عدة مسائل استراتيجية وإجرائية مهمة، بما في ذلك غزو روسيا لأوكرانيا.

لقد انعقد المؤتمر العام على خلفية عدة تهديدات كبيرة للسلم والأمن العالميين، مما جعل عمل الوكالة أكثر أهمية من أي وقت مضى. وبينما يبدو من المرجح أن تدخل حرب روسيا غير القانونية وغير الأخلاقية ضد أوكرانيا عامها الثالث، فإن تهديدات الرئيس بوتين النووية غير المسؤولة وقراراته بتعليق المعاهدة المبرمة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن التدابير الرامية إلى زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (معاهدة ستارت الجديدة)، وقراره بإلغاء تصديق روسيا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في الأسبوع الماضي، هي أمور تظهر ازدياد الحاجة للقواعد والمعايير الدولية في سعيه إلى تحقيق أهدافه السياسية الخاصة.

نظل ندين استيلاء روسيا غير القانوني على محطة زابوريجيا للطاقة النووية والسيطرة عليها، الأمر الذي يهدد بوقوع حادث نووي تترتب عليه عواقب إشعاعية كبيرة. ونشيد بالروح المهنية لموظفي

وقطاع الطاقة الأوكراني هي أمور تشكل عموماً خطراً جسيماً على الأمن والأمان النوويين في أوكرانيا وخارجها.

علاوة على ذلك، تنتهك الإجراءات التالية اتفاقيات جنيف لعام 1949 وبروتوكولها الإضافي الأول، فضلاً عن قرار المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية GC (XXXIV)/RES/533 المؤرخ تشرين الأول/أكتوبر 1990.

وكثيراً ما يتكرر انتهاك حقوق الإنسان وحقوق العمال الأساسية للموظفين الأوكرانيين في محطة زابوريجيا للطاقة النووية، ويتعرض عدد من الموظفين الأوكرانيين لمخاطر تهدد حياتهم فيما يتعلق بالسلامة والصحة المهنية.

علاوة على ذلك، احتجزت الأجهزة الخاصة التابعة لقوات الاحتلال الروسية عدداً من الموظفين الأوكرانيين في محطة زابوريجيا. وقد أُجبروا على العودة إلى ديارهم وعلى العمل. والعديد من العمال الأوكرانيين القائمين على تشغيل منشآت ومعدات المفاعلات النووية في محطة زابوريجيا قد أُجبروا تحت التهديد على توقيع عقود مع قوات الاحتلال.

بالإضافة إلى ذلك، نظم الاستجابة لحالات الطوارئ وإدارة السلامة والصحة المهنية في محطة زابوريجيا التي تحتلها روسيا لم تعد تعمل بفعالية.

في 30 أيلول/سبتمبر، قام المحتلون بتحويل وحدة الطاقة 4 في محطة زابوريجيا إلى وضع "الإغلاق على الساخن"، وفي 16 تشرين الأول/أكتوبر 2023 تم كذلك تحويل وحدة الطاقة 5 إلى وضع "الإغلاق على الساخن". بالإضافة إلى ذلك، وضعت إدارة الاحتلال لمحطة زابوريجيا وحدة الطاقة 6 في وضع "الإغلاق للاختبار". وجميع هذه الإجراءات تنتهك الترخيص الحالي، الذي يغطي تشغيل جميع وحدات الطاقة في المحطة في وضع "الإغلاق على البارد" فقط. لقد لفتت أوكرانيا انتباه المجتمع الدولي مراراً إلى المشاكل التقنية في محطة زابوريجيا بسبب الافتقار إلى الصيانة المناسبة والإصلاحات المقررة وعدم توافر قطع الغيار.

قيادة المدير العام غروسي، بثقة أستراليا الكاملة في تعزيزها للاستخدام المأمون والأمن والسلمي للتكنولوجيا النووية ودعم الجهود العالمية الرامية إلى منع انتشار الأسلحة النووية.

**السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** تؤيد أوكرانيا البيان الذي أدلى به باسم الاتحاد الأوروبي (انظر A/78/PV.29) وتود أن تضيف بعض الملاحظات بصفتها الوطنية.

نرحب بمشاركة المدير العام رافائيل ماريانو غروسي في جلسة اليوم. وترحب أوكرانيا كذلك بالتقرير السنوي (انظر A/78/304) للوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022، والذي يقدم لمحة عامة عن أنشطة الوكالة خلال أكثر الأعوام تحدياً في تاريخها. لقد أحطنا علماً بشكل إيجابي بحقيقة أن التقرير السنوي لعام 2022، مثل جميع التقارير السابقة للوكالة، يمثل امتثالاً تاماً لمعايير القانون الدولي والنظام الأساسي للوكالة واتفاقات الضمانات الخاصة بكل بلد.

في عام 2022، هاجمت دولة حائزة للأسلحة النووية بلداً مسالماً غير حائز للأسلحة النووية، واستولت فيه على أكبر محطة للطاقة النووية في أوروبا، واحتلت الإقليم الذي وقعت فيه إحدى أسوأ الكوارث النووية في التاريخ - منطقة تشيرنوبيل المحظورة. وهذا البلد، الذي يقدم نفسه على أنه رائد في صناعة الطاقة النووية، انتهك انتهاكاً صارخاً كل معيار ممكن للأمن والأمان النوويين باحتلاله للمرافق النووية الأوكرانية، المخصصة للأغراض السلمية، على النحو الذي أكدته استنتاجات خبراء الوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونحن ممتنون للسيد غروسي لإسهاماته القيمة وإسهامات الأمانة العامة للوكالة في توثيق الأعمال الوحشية التي ارتكبتها الاتحاد الروسي - وهو عضو معين في مجلس محافظي الوكالة.

إن تجاهل روسيا الكامل لمبادئ الأمن النووي المقبولة عموماً يعرض للخطر كل يوم التشغيل الآمن لمحطات الطاقة النووية في أوكرانيا. إن زرع الألغام الأرضية وبناء مواقع إطلاق النار على أراضي محطة زابوريجيا للطاقة النووية، ووجود أفراد عسكريين مسلحين في المحطة، وقصف الهياكل الأساسية لمحطة خميلنيتسكي للطاقة النووية

إسهامها في تحسين القدرات على التعامل مع أمراض مثل السرطان والأمراض المعدية.

يشدد بلدي كذلك على أهمية التكنولوجيا النووية في سلامة الأغذية وأمنها، وصحة الحيوان وإنتاجه؛ وحماية البيئة وإدارة موارد المياه، وكذلك المجالات الأخرى المتعلقة باستخدام النظائر المشعة والإشعاعات المؤينة.

وتؤيد باراغواي مبادرات الوكالة لتطوير التكنولوجيا النووية، مثل التقدم المحرز في مجال الهيدرولوجيا النظائرية وتشكيل الشبكة العالمية لمختبرات تحليل المياه. هذه البحوث وتبادل الخبرات ستمكن البلدان من تحقيق حصول الجميع بشكل منصف على مياه الشرب المأمونة وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية الملائمة، وذلك تمشيا مع الهدف 6 من أهداف التنمية المستدامة وفي إطار خطة العمل المتعلقة بالمياه.

نرحب ترحيبا خاصا بالبرنامج العالمي "تسخير الذرة من أجل الغذاء"، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء على زيادة إنتاج الأغذية والأمن الغذائي والتخطيط الزراعي والبرمجة التغذوية باستخدام التقنيات النووية والنظائرية، وذلك بالنظر إلى الرقم العالمي الذي سجل في العام الماضي وبلغ أكثر من 700 مليون جائع في العالم.

تعطي باراغواي الأولوية لتدريب الموارد البشرية الوطنية وتشجع البحوث في مجال التطبيقات النووية في الطب والزراعة والصناعة. كما تعزز حصول المرأة على فرص التدريب. وفيما يتعلق بالطب النووي، فإن بلدي ملتزم بتيسير الحصول على أحدث تكنولوجيا ويدرك أهميتها في هذا الصدد.

تضطلع الوكالة بدور مهم في تكنولوجيا الأمان النووية. ونعرب عن تقديرنا لتفاني الوكالة المستمر في البحث في البرامج والإجراءات التي تضطلع بها الدول الأعضاء في الميدان النووي ومواكبتها. ونلاحظ الموثوقية والجودة الاستثنائيتين لهذه التقارير.

لقد راقبت باراغواي عن كثب التقدم المحرز في مجال التطوير النووي في العالم وتدابير السلامة المنفذة. ونود أن نشدد على أهمية

وقد اتخذ مجلس محافظي الوكالة ثلاثة قرارات أعرب فيها عن قلقه من أن عدوان الاتحاد الروسي يمنع الوكالة من إجراء أنشطة التحقق من الضمانات بشكل كامل وآمن في منشآت أوكرانيا النووية داخل حدودها المعترف بها دوليا ولا يعترف قرار المجلس الصادر في 17 تشرين الثاني/نوفمبر 2022، على وجه الخصوص، بمحاولات الاتحاد الروسي لامتلاك محطة زابوريجيا للطاقة النووية في أوكرانيا.

لم تنفذ روسيا أيًا من هذه القرارات الثلاثة. وردا على الأعمال غير القانونية المستمرة التي تقوم بها روسيا، اتخذ المؤتمر العام للوكالة، في دورته الـ 67، قرارا في 28 أيلول/سبتمبر 2023، يدعو إلى الانسحاب الفوري لجميع الأفراد العسكريين غير المأذون لهم وغيرهم من الأفراد غير المأذون لهم من محطة زابوريجيا في أوكرانيا، وإلى إعادة المحطة فورا إلى السيطرة الكاملة للسلطات الأوكرانية المختصة.

يدل التأييد الواسع من جميع المناطق لهذا القرار على فهم المشاكل الناجمة عن احتلال روسيا لأوكرانيا ومحطة زابوريجيا للطاقة النووية التابعة لها. ويجب مساءلة روسيا عن تجاهلها التام لقواعد القانون الدولي، لا سيما انتهاكها لميثاق الأمم المتحدة والنظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

تشجع أوكرانيا المشاركة في صيغة السلام التي طرحها الرئيس زيلينسكي. ويركز البند الأول منها على الأمان الإشعاعي والنووي ويتوخى أن تعمل محطات ومنشآت الطاقة النووية الأوكرانية بأمان تحت السيطرة السيادية الكاملة لأوكرانيا، مع قيام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور رائد في الحفاظ على الأمن والأمان النوويين، وكذلك في تنفيذ الضمانات في المرافق النووية المدنية.

**السيدة سانابريا دي مونتيل (باراغواي) (تكلمت بالإسبانية):** تشكر باراغواي السيد رافائيل ماريانو غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية على عرض التقرير السنوي لعام 2022 (A/78/304). ويشكر وفد بلدي أيضا جمهورية الأرجنتين على عرضها مشروع القرار A/78/L.7، الذي نؤيده ونشارك في تقديمه.

تقدر باراغواي دور الوكالة في تعزيز التقنيات النووية بين دولها الأعضاء المهتمة، خاصة في مجال الصحة. ونسلط الضوء على

السيد غانو (بوركيينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): يسر بوركيينا فاسو أن تشارك في مناقشة اليوم بشأن تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304)، ونود أن نشكر بإخلاص المدير العام رافائيل ماريانو غروسي على إحالة التقرير، الذي يقدم أيضا معلومات مستكملة قيمة عن أنشطة الوكالة هذا العام.

يسر بوركيينا فاسو أن تشارك في تقديم مشروع القرار A/78/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". ونؤيد تأييدا تاما ولاية الوكالة وعملها، التي تضطلع بدور لا غنى عنه في الاستفادة من العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل التنمية المستدامة. وتظل الوكالة الدولية للطاقة الذرية شريكا موثوقا ومهما للمجتمع الدولي. ورغم الاضطرابات التي طال أمدها وسببتها التوترات الجيوسياسية المتزايدة، واصلت الوكالة الوفاء بولايتها خدمة للدول بأكبر قدر ممكن من الاحتراف.

واصلت بوركيينا فاسو الاستفادة من برنامج الوكالة للتعاون التقني وبناء القدرات. وبدعم من الوكالة، أحرزنا تقدما في استخدام التقنيات النووية لأغراض التنمية المستدامة في مجالات مثل الأغذية والزراعة، وصحة الإنسان والحيوان، وإدارة موارد المياه، وحماية البيئة. ونؤكد مجددا دعمنا القوي للوكالة ولولايتها المتمثلة في تعزيز الاستخدامات المأمونة والأمنة والسلمية للتكنولوجيا النووية. ونشكر الوكالة على دعمها التقني المستمر ونتطلع إلى التنفيذ الفعال لخطة الإطارية الوطنية للفترة 2023-2028، الموقعة في 28 أيلول/سبتمبر على هامش المؤتمر العام للوكالة في دورته السابعة والستين.

يجب أن يُصمم التعاون التقني وفقا للاحتياجات والأولويات المحددة على الصعيد الوطنية. كما يجب أن يكون مفيدا، لا سيما للبلدان النامية. وفي هذا الصدد، نشجع الوكالة على مواصلة جهودها للتعاون التقني بغية التصدي للتحديات الهائلة والمتنوعة التي تواجه البلدان النامية. وفي هذا الصدد، فإن كفالة حصول الناس على خدمات الطاقة الموثوقة والمستدامة والحديثة بتكلفة ميسورة تظل أولوية لبوركيينا فاسو. وتحقيقا لهذه الغاية، نعتقد أن بلدنا بحاجة إلى إنشاء محطات طاقة نووية نموذجية، ونقدر دعم الوكالة المستمر لجهودنا الرامية إلى تطوير برنامجنا للطاقة النووية.

التدابير الرامية إلى تحسين الامتثال لنظام الضمانات بغية كفالة الاستخدام الآمن للطاقة النووية. إن اتفاقات الضمانات الشاملة بين الوكالة الدولية للطاقة الذرية و 178 دولة، التي ينفذ الكثير منها بروتوكولات إضافية، تساعد على ضمان عدم انخراط هذه البلدان في برامج سرية للأسلحة النووية. وهذا يبني الأمن والثقة، بينما يساهم في تحقيق الهدف العام المتمثل في منع الانتشار النووي. كما أنه يساعد على إرساء أساس للتعاون الدولي في مجال التكنولوجيا النووية دون نزاع، لا سيما مع البلدان النامية.

نتق باراغواي في تعددية الأطراف بوصفها أنسب طريقة للتصدي للتحديات العالمية، ولذلك تؤيد الوكالة الدولية للطاقة الذرية والمدير العام في اتخاذ الخطوات اللازمة لضمانة المجتمع الدولي بشأن ضمانات ملموسة.

إننا نشدد على ضرورة منع انتشار الأسلحة النووية ونعرب عن قلقنا البالغ إزاء وجود أنشطة نووية غير معلنة أو غير مقصودة يمكن أن تعرض السلم والأمن للخطر. ونكرر ونؤكد على أن نظام الضمانات يشكل حجر الزاوية في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونرى أن التعاون ضروري للحفاظ على التطوير النووي المأمون والأمن، ونشدد في هذا الصدد على أهمية خطة الأمن النووي للفترة 2022-2025. ويلزم تناول مسألة الأمن النووي في المحافل الدولية ذات الصلة. إننا ندعو إلى تنسيق جداول أعمال الأمن النووي لكل بلد، مع مراعاة السيناريوهات والتهديدات الحالية.

ويود وفد باراغواي أن يبرز أن برنامج التعاون التقني للوكالة أساسي للتعاون الأفقي، كما يتضح من المشاريع العديدة وارتفاع معدل تنفيذها، وباراغواي من البلدان صاحبة أعلى نسبة مئوية في تنفيذ المشاريع في منطقة أمريكا اللاتينية.

نشكر الوكالة ونؤكد مجددا التزامنا بمواصلة العمل معا لتعزيز الاستخدام السلمي للتقنيات النووية وتطبيقاتها، وكفالة تحقيق أهداف التنمية المستدامة والإسهام في الاستخدام السلمي للطاقة النووية في جميع أنحاء العالم.



وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية". وقد نص القرار بوضوح مرة أخرى على أنه بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لا يمكن أن تتمتع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بمركز دولة حائزة للأسلحة النووية، وأنه ينبغي لجميع الدول الأعضاء أن تنفذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بتنفيذ كاملا وشاملا وفوريا. ويود وفد بلدي أن يشير إلى أن هذين القرارين يفرضان حظرا كاملا على الاتجار بالأسلحة مع جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن توقف فوراً جميع استنزافاتها، بما في ذلك برامجها غير المشروعة للأسلحة النووية والفائفات التيسارية، وأن تتخذ خطوات ملموسة نحو النزاع الكامل للسلاح النووي.

ونعرب عن تقديرنا لاستمرار الوكالة في رصد أنشطة إيران والتحقق منها. وفي خضم الجمود في عملية استعادة خطة العمل الشاملة المشتركة والتقرير المثير للقلق بشأن هذه المسألة المقدم من المدير العام، نأمل أن نرى تقدماً يعيد ثقة المجتمع الدولي في الطابع السلمي الخالص لبرنامج إيران النووي. كما تود جمهورية كوريا أن تشير إلى قرار الوكالة المعنون "الأمان النووي والأمن النووي والضمانات في أوكرانيا"، وهو أول قرار من نوعه يُتخذ منذ بدء الحرب على أوكرانيا. ويشيد وفد بلدي بالمدير العام وفريقه على جهودهم الدؤوبة لكفالة الأمن والأمان النوويين في أوكرانيا. ونؤيد تأييدا تاما المبادئ الخمسة الملموسة التي وضعها المدير العام لحماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية، فضلا عن الوجود المستمر والمعزز لبعثة الدعم والمساعدة التابعة للوكالة في زابوريجيا.

نقدر حكومتي كذلك قيام الوكالة بالرصد والاستعراض المستمرين لسلامة تصريف اليابان للمياه الملوثة في البحر، على النحو المبين في التقرير السنوي. ويتعين أن يتم تنفيذ التخلص بموجب الخطة التي استعرضتها الوكالة بطريقة علمية وموضوعية، ويجب أن تكون العملية برمتها متسقة مع معايير وقوانين الأمان الدولية ذات الصلة. ونتوقع من الوكالة أن تواصل أنشطة الرصد الموكلة إليها وأن تتشاطر

تدعو بوركينا فاسو المجتمع الدولي إلى مواصلة دعم عمل الوكالة وإسهاماتها في تعزيز الأمن والتنمية الدوليين. وبوركينا فاسو، بوصفها عضوا في مجلس المحافظين للفترة 2023-2025، تلتزم بالعمل مع المدير العام غروسي والدول الأعضاء من أجل تنفيذ ولاية الوكالة بفعالية. في 13 أيلول/سبتمبر 2021، وقع بلدي اتفاقا مع الوكالة يقضي بتحديد مختبر الحشرات بوبو - ديولاسو كمركز متعاون مع الوكالة للمساعدة في تنفيذ البرامج التشغيلية الرامية إلى إدارة أعداد ذبابة تسي تسي باستخدام تقنية تعقيم الحشرات. وبلدي ملتزم أكثر من أي وقت مضى بتنفيذ هذه الأنشطة بغية المساعدة في القضاء على آفة مرض المثقبيات، والذي يعوق التنمية الاجتماعية والاقتصادية للعديد من البلدان الأفريقية.

في الختام، أود أن أكرر التأكيد على أنه إذا قدم كل منا إسهاماته الخاصة، بالإضافة إلى توحيد جهودنا، فإن ذلك سيمكننا من مساعدة الوكالة على الوفاء الفعال بشعارها النبيل "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية".

**السيد كيم سونغون (جمهورية كوريا) (تكلم بالإنكليزية):** في البداية، يود وفد بلدي أن يهنئ مرة أخرى المدير العام رافائيل غروسي على إعادة تعيينه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية. ونؤكد مجددا تقننا الكاملة في قيادته ونتطلع إلى مواصلة تعاوننا الوثيق خلال السنوات الأربع المقبلة.

#### شكر الوكالة على إحالة تقريرها السنوي لعام 2022 (انظر

A/78/304)، ونشكر كذلك ممثل الأرجنتين على عرضه مشروع القرار A/78/L.7، المعروض على الجمعية اليوم. وما زلنا ندعم جهود الوكالة الرامية إلى إضفاء الطابع العالمي على اتفاقات الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية وبروتوكولها المنقح للكميات الصغيرة. ونحث جميع الذين لم يبرموا بعد تلك الصكوك الرئيسية ويدخلوها حيز النفاذ على أن يقوموا بذلك دون تأخير.

في المؤتمر العام السابع والستين اتخذت 178 دولة عضوا بتوافق الآراء القرار المعنون "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة



المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، الذي يسر جمهورية كوريا أن تكون من مقدميه.

**السيد سيريمبيت (كازاخستان) (تكلم بالإنكليزية):** تنوه كازاخستان مع التقدير بتقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304)، الذي يفصل الإنجازات المهمة للوكالة ويقدم معلومات إضافية عن تطوراتها وأنشطتها المبتكرة في عام 2023. إن ضمانات الوكالة، المتزايدة التطور والفعالية لكفالة عمل نظام عدم الانتشار النووي، تكتسي أهمية خاصة.

التعاون بين الأمم المتحدة والوكالة جدير بالتبويه. ونسلم بأهمية إسهام الوكالة في بعض سياسات الأمم المتحدة وبرامجها الرئيسية لمكافحة الفقر وتغير المناخ، وتعزيز صحة الإنسان ورفاهه، وحماية البيئة. وتضطلع الوكالة أيضا بدور لا غنى عنه لا سيما في مساعدة البلدان النامية في ميدان الأمان النووي والتحقق والأمن وكفالة استفادتها من النهوض بالطاقة الذرية وتطبيقها العملي للاستخدامات السلمية من خلال نقل التكنولوجيا. ولذلك دعمنا بكل إخلاص مشروع الوكالة المقترح لبنك اليورانيوم المنخفض التخصيب، الذي أنشئ في عام 2017 في كازاخستان وبدأ تشغيله في عام 2019. وبالتعاون مع خبراء الوكالة، نفذت كازاخستان بنجاح أول حملة لإعادة إصدار الشهادات لأسطوانات اليورانيوم المنخفض التخصيب في حزيران/يونيه من هذا العام. ويشكل بنك اليورانيوم هذا جزءا من الجهود العالمية الرامية إلى توفير إمدادات مضمونة من الوقود النووي للبلدان في حالة تعطل السوق المفتوحة أو الترتيبات الأخرى القائمة لإمدادات اليورانيوم المنخفض التخصيب.

يحيط وفد بلدي علما بالإشارة إلى اتخاذ المؤتمر العام للوكالة في دورته السابعة والستين قرارا بعنوان "استعادة المساواة في السيادة بين الدول الأعضاء في الوكالة"، والذي بادرت به كازاخستان وشاركت في تقديمه 56 دولة عضوا من جميع المناطق الجغرافية الثماني. ولذلك فإنه يحظى بدعم جميع المناطق. ونعتقد اعتقادا راسخا بأن أحد أوجه القصور الأساسية المرتبطة بمبدأ المشاركة الإقليمية يحتاج إلى إجراء

المعلومات والبيانات ذات الصلة مع المجتمع الدولي بطريقة شفافة. وتدعم حكومتي الوكالة دعما كاملا من خلال المشاركة النشطة في فرقة العمل المعنية باستعراض عمليات التصريف وفي أنشطة أخذ العينات والتأكيد.

لقد أسهمنا بنشاط في توسيع نطاق فوائد الاستخدامات السلمية للطاقة النووية عن طريق دعم مختلف عناصر برنامج التعاون التقني للوكالة، مثل مشروع العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، ومشروع تسخير التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث بالمواد البلاستيكية، ومبادرة الاستخدامات السلمية. ونؤكد مجددا دعمنا لمنصة الوكالة المعنية بالمفاعلات النمطية الصغيرة وتطبيقاتها ومبادراتها للتنسيق والتوحيد في المجال النووي من أجل استحداث مفاعلات متقدمة ذات أنظمة مناسبة. ونرحب أيضا بإنشاء مركز البيان العملي والتدريب في مجال الأمن النووي في سيبرسدورف في النمسا.

من ناحية أخرى، نلاحظ بقلق أن الوكالة تكافح حاليا تحديا غير مسبوق يتعلق بالسيولة بسبب تأخر بعض الدول الأعضاء في سداد اشتراكاتها المقررة في الميزانية العادية. وقد أكدنا دائما على أهمية تزويد الوكالة بالموارد المالية والبشرية الكافية لتمكينها من الوفاء بالتزاماتها القانونية الفريدة.

ونود أن نشير في هذا الصدد إلى المادة الرابعة (ج) من النظام الأساسي، التي تنص على أن على جميع الأعضاء "الوفاء ببنية حسنة بالالتزامات التي يتحملونها بمقتضى هذا النظام الأساسي".

أخيرا، نود أن نسلط الضوء مرة أخرى على أهمية التمثيل الأفضل للوكالة. فمن المؤسف في هذا الصدد أنه بعد 24 عاما لم يدخل تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة حيز النفاذ بعد. وينص التعديل على التكيف مع عضوية الوكالة المتزايدة باستمرار ومع التغيرات في عالم الطاقة الذرية، بما يكفل قدرا أكبر من المساواة وتمثيلا أفضل. ونشجع جميع الدول الأعضاء التي لم تتخذ بعد جميع التدابير اللازمة للتصديق بسرعة على هذا التعديل على أن تفعل ذلك. وبهذه الملاحظات نؤكد دعمنا القوي لعمل الوكالة، وكذلك لمشروع القرار

تؤيد كازاخستان وتؤيد بالكامل مشروع القرار A/78/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية"، وستزيد من تعزيز ولاية الوكالة لضمان إحراز تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

السيد إرمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): يعتبر الاتحاد الروسي عمل الوكالة الدولية للطاقة الذرية أولوية عليا. إنها أداة مهمة للتعاون الدولي في مجال الاستخدامات السلمية للذرة وآلية فريدة لرصد تنفيذ الدول لالتزاماتها في ميدان عدم الانتشار النووي.

إن تعاون بلدنا مع أمانة الوكالة في فيينا بشأن المسائل ذات الأهمية الأساسية لنا، بما في ذلك كفالة أمان المرافق النووية على أراضي الاتحاد الروسي، جدير بعظيم الثناء.

إننا نعتبر نظام ضمانات الوكالة، وهو الآلية المستخدمة لرصد الامتثال لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، أهم عنصر في الحفاظ على نظام عدم الانتشار النووي. ومن الحيوي الحفاظ على الطابع الموضوعي والسليم تقنيا لآلية التحقق التابعة للوكالة، مع إسنادها إلى الاتفاقات التي تبرمها مع الدول. ويتطلب التمسك بثقة الدول الأعضاء في الوكالة في نظام الضمانات مستوى مناسباً من الشفافية، فضلاً عن نهج غير متحيز سياسياً لكل من التنفيذ الفعلي للضمانات والاستنتاجات المستخلصة من أنشطة التحقق.

ويدعو الاتحاد الروسي إلى توسيع نطاق الحصول على فوائد الذرة السلمية لجميع الدول التي تمتثل لالتزاماتها في ميدان عدم الانتشار النووي، فضلاً عن تطوير التعاون الدولي في هذا المجال. ونحيط علماً بعمل الوكالة لتعزيز الطاقة النووية، بما في ذلك في سياق مكافحة تغير المناخ. ونؤيد إضفاء الطابع العالمي على الصكوك القانونية الدولية الرئيسية في هذا المجال، لا سيما اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية وتعديلها لعام 2005. وستواصل روسيا مساعدة الوكالة والإسهام في برنامج أنشطتها في ميدان الأمان النووي والإشعاعي، والنقل الآمن للمواد النووية والمشفعة، والإدارة المأمونة للنفايات المشعة، والتأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وما زلنا ندعم بقوة أنشطة الوكالة في تعزيز التكنولوجيا النووية وتطبيقها في مختلف مجالات النشاط

عاجل، بالنظر إلى أن الحقوق السيادية للدول الأعضاء في الوكالة تُنتهك انتهاكاً خطيراً بسبب استبعادها. وتؤمن كازاخستان بقوة بأن جميع الدول الأعضاء التي تفي بالتزاماتها يجب أن تكون قادرة على ممارسة حقها المشروع في المشاركة الكاملة في عمليات صنع القرار في الوكالة. ويمثل القرار الذي اتخذته المؤتمر العام خطوة مهمة أولى إلى الأمام في جهودنا المتواصلة الرامية إلى استعادة المساواة في السيادة في الوكالة، ويمهد القرار الطريق لإجراء مناقشات هادفة بشأن توزيع ما يسمى بالدول الـ 17 التي لا موقع لها بين المناطق الجغرافية المناسبة في أقرب وقت ممكن. واستناداً إلى تفضيل كل دولة من الدول التي لا موقع لها، بدأت بالفعل المجموعة القائمة من الدول الأعضاء التي لا منطقة لها، برئاسة سلوفينيا، بإجراء مشاورات مع المجموعات الإقليمية للبحث عن حل وسط بشأن هذه المسألة التي طال أمدها. ونعتقد أن الفريق سيتوصل قريباً إلى نتائج ملموسة تتوافق مع المساواة في السيادة بين جميع الدول الأعضاء في الوكالة. ونحث على حل هذه المسألة في أقرب وقت ممكن حتى يتمكن جميع الأعضاء من الإسهام على قدم المساواة وبشكل كامل في عمل الوكالة. ونود أيضاً أن نشجع الدول الأعضاء على كفالة بدء نفاذ تعديل المادة السادسة من النظام الأساسي للوكالة.

في الوقت نفسه، ستواصل كازاخستان تعاونها المثمر مع الوكالة وستدعم مبادراتها الرئيسية ذات الآثار المضاعفة على قدرة الدول الأعضاء على تحقيق أهداف التنمية المستدامة الـ 17. واستناداً إلى إطارنا القطري المستكمل لبرنامج التعاون التقني، سنكفل تفاعلاً وثيقاً بين كازاخستان والوكالة في المجالات المتعلقة بتطوير البنية التحتية للطاقة النووية. وستتعاون كذلك في مجال تحقيق التقدم في مجالات الأمان النووي والإشعاعي، والأمن الغذائي، والطب النووي، ونؤكد استعدادنا لتسريع التعاون الفعال من خلال مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، وأشعة الأمل، وتسخير الطاقة النووية من أجل عالم خال من الانبعاثات وغيرها من المبادرات المركزية للوكالة.

ومرفقاته ووثائق الوكالة الأخرى التي تتجاهل حقيقة أن المرافق النووية في سيفاستوبول، وكذلك المواقع خارج شبه جزيرة القرم، في جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وفي منطقتي خيرسون وزابوريجيا، بما في ذلك محطة زابوريجيا للطاقة النووية، تقع على أراضي الاتحاد الروسي وتحت ولايته القضائية. وهذه المرافق مدرجة في قائمة المنشآت الروسية التي يمكن أن تطبق فيها ضمانات الوكالة، والاتحاد الروسي مستعد لتوفير إمكانية الوصول إليها عند الطلب. فلا علاقة لها بتطبيق الضمانات في أوكرانيا. كما أود أن أشير إلى أن جمهوريتي دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين أصبحتا كيانيين مكونين جديدين للاتحاد الروسي نتيجة للاستفتاءين فيهما، وكذلك منطقتي خيرسون وزابوريجيا. وقد استند ذلك إلى التعبير عن إرادة سكان هذه المناطق وبما يتفق تماما مع ميثاق الأمم المتحدة، الذي ينص على حق الأمم في تقرير المصير. وللأسف، كما تبين جلسة اليوم، فإن عددا من الوفود مصمم على منع إجراء مناقشة بناءً لبند جدول الأعمال وعلى تسييس الحوار.

في تشرين الأول/أكتوبر 2022، وقع رئيس روسيا مرسوما بشأن تفاصيل التنظيم القانوني المتعلق باستخدام الطاقة الذرية في أراضي منطقة زابوريجيا، وواصلت وحدات من الحرس الوطني الروسي حماية محطة زابوريجيا للطاقة النووية وفقا لهذا المرسوم. وأود أن أشدد على أننا لم نشن قط هجمات انطلاقا من هذه المحطة. والاتهامات بنشر أسلحة ثقيلة في المحطة لا أساس لها من الصحة. ويمكن لمفتشي الوكالة الذين تم نشرهم بشكل دائم في المحطة أن يروا ذلك بأنفسهم. وتُعد حماية المحطة أمرا مهما للغاية بالنظر إلى الاستنزافات المستمرة حولها.

إن التهديد الرئيسي لأمن المحطة هو القصف المستمر ومحاولات التخريب من القوات المسلحة الأوكرانية. وسيكون ضروريا كفالة وقف هذه الهجمات على المحطة تماما، لأن خطر وقوع كارثة من صنع الإنسان هناك لا يزال كبيرا. وكما أكدت الوكالة، فإن الهجمات على المحطة تهدد أمنها وسلامتها الماديين. فالقوات المسلحة الأوكرانية تواصل استهداف المناطق الأكثر ضعفا في المحطة، مما يخلق عمدا

البشري. ونحيط علما بالمبادرات الجديدة التي أطلقها المدير العام في هذا الصدد والمصممة للمساهمة بشكل إيجابي في تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة.

نعتقد أن عمل الوكالة ينبغي أن يضطلع به في امتثال صارم لوظائفها المنصوص عليها في نظامها الأساسي. ومن المهم لها أن تمتنع عن الإدراج المصطنع لمسائل خارج نطاق النظام الأساسي للوكالة في جدول أعمال هيئات صنع القرار فيها وفي أنشطتها بشكل عام.

ونظرا للدور البالغ الأهمية الذي تضطلع به الوكالة فإننا نشدد على أهمية أن يعامل أعضاؤها المؤسسة بعناية. وفي سياق جيوسياسي مضطرب، ينبغي للدول الأطراف أن تبذل قصارى جهدها لكفالة عدم تسييس أنشطة الوكالة وتنفيذها وفقا لولايتها بدقة. إلا أننا نرى العكس تماما، في بعض الحالات. وينطبق ذلك بصفة خاصة على القرار المعنون "الأمان النووي والأمن النووي والضمانات في أوكرانيا"، الذي اتخذ في 28 أيلول/سبتمبر في الدورة السابعة والستين للمؤتمر العام للوكالة، وذلك تحت ضغط من الولايات المتحدة وحلفائها. يتضمن القرار اتهامات باطلة ولا أساس لها ضد روسيا، ومن الواضح أنه يهدف إلى أن يكون أداة لممارسة الضغط على بلدنا. نشكر جميع الدول الأعضاء في الوكالة التي تحلت بالعقلانية وامتنتع عن تأييد القرار. وكان عدد هذه الدول أكبر بكثير من عدد الذين صوتوا لصالح القرار، مما يؤكد أن أغلبية واضحة من المشاركين في المؤتمر العام لا يقبلون أي تسييس لعمل الوكالة أو مشاركتها في خدمة مصالح الغرب. وفي هذا الصدد، ينأى الاتحاد الروسي بنفسه عن توافق الآراء بشأن الفقرة 2 من تقرير الوكالة (A/78/304)، والذي يحيط علما بالقرار الذي ذكرته للتو بشأن الضمانات في أوكرانيا. إنه تشويه صارخ للواقع ويتجاوز سلطة الوكالة بموجب نظامها الأساسي.

أود أيضا أن أذكر بالتخلف الذي أعربنا عنه فيما يتعلق باعتماد مجلس محافظي الوكالة والمؤتمر العام للوكالة التقرير السنوي للوكالة لعام 2022، بشأن عدم قبول روسيا كل بند من بنود التقرير السنوي

وسنواصل القيام بكل ما هو ضروري لتحقيق هذه الغاية. وندعو الرعاة الغربيين لنظام كييف إلى التوقف عن الضلوع في مغامراته المتهورة. وسيخضعون للمساءلة عن جميع العواقب المحتملة.

**السيد بيريس (سري لانكا) (تكلم بالإنكليزية):** يتفق وفد بلدي مع رأي السيد غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بأن الوكالة مؤسسة كبيرة تتعامل مع مسائل الحرب والسلام وصحة الإنسان والطاقة والغذاء والماء، وكلها شواغل أساسية لجميع البشر. وينبغي تهئة المدير العام غروسي وفريقه على تيسير التطبيق السلمي للتكنولوجيا النووية في مختلف القطاعات، بما في ذلك قطاعات الرعاية الصحية والزراعة وإنتاج الطاقة. كما ننوه بأن الوكالة، من خلال برنامجها للتعاون التقني، قد ساعدت البلدان النامية على تسخير التكنولوجيا النووية لأغراض التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وتحسين خدمات الرعاية الصحية، وتعزيز الإنتاج الزراعي، والتمكين من زيادة فرص الحصول على مصادر الطاقة النظيفة والمستدامة.

ومن الجدير بالذكر أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية اضطلعت بدور حاسم في تعزيز قدرات الدول الأعضاء على التأهب لحالات الطوارئ والاستجابة لها. وفي قيامها بذلك، وفرت الوكالة التدريب والإرشاد والدعم أثناء حالات الطوارئ النووية، وساعدت كذلك في تيسير الاستجابات الدولية الفعالة والمنسقة، مما قلل من المخاطر المحتملة وخفف من عواقب هذه الأحداث.

وتقدر سري لانكا تفاني الوكالة وخبرتها والتزامها بالوفاء بولايتها. وكما ورد في التقرير السنوي للوكالة (انظر A/78/304)، نلاحظ مع التقدير التعديلات الكبيرة التي أجرتها في أساليب عملها لضمان تنفيذ ولايتها دون انقطاع في مجال الاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية وتعزيز السلامة والأمن النوويين، فضلاً عن التحقق والضمانات النووية. وتكتسي أنشطة التعاون التقني التي تضطلع بها الوكالة أهمية حيوية أكثر من أي وقت مضى بالنسبة لبلد نام مثل سري لانكا. ودعم الوكالة الدولية للطاقة الذرية أمر حاسم لضمان الإشراف النووي الفعال وتعزيز الاستخدام السلمي للطاقة النووية، في جملة أمور، وذلك

خطر وقوع حادث إشعاعي واسع النطاق. وما فتننا نعمم بانتظام معلومات عن تلك الحوادث بوصفها وثائق رسمية للجمعية العامة ومجلس الأمن، ونحث جميع الوفود على أخذها في الحسبان عند استخلاص استنتاجاتها.

وينبغي لنا أن نشير إلى أن هذه الأعمال المتهورة التي تقوم بها أوكرانيا مستمرة للأسف منذ أكثر من عام. وإزاء هذه الخلفية، تبذل روسيا كل ما في وسعها لكفالة العمل الفعال والأمن لبعثة الوكالة في محطة زابوريجا. وقد كفل بلدنا التناوب الأمن لموظفي الوكالة في الموقع، رغم العقبات والاستنزافات التي أوجدها نظام كييف. ومن المهم أن يتواجد موظفو أمانة الوكالة في المحطة في جميع الأوقات، وذلك حتى يرصدوا الحالة ويبلغوا فيينا عنها على وجه السرعة. ونحن على استعداد لمواصلة تقديم المساعدة اللازمة إلى الأمانة كي يتمكن خبراءها من القيام بعملهم في محطة توليد الكهرباء. ومع ذلك، فإن وجود خبراء من المنظمة الدولية لم يردع أوكرانيا، واستمر القصف من الجانب الأوكراني. وبصفة خاصة في 3 تشرين الثاني/نوفمبر، خلال التناوب المقرر لخبراء الوكالة في المحطة، انتهكت أوكرانيا مرة أخرى وقف إطلاق النار وشنت هجوماً بطائرة مسيرة على بلدة إنيرهودار، التي تقع بالقرب من المحطة.

ترفض الوفود الغربية تسمية الأشياء بأسمائها الحقيقية والاعتراف بأن نظام كييف حول محطة زابوريجا إلى هدف يُستخدم بوصفه ابتزازاً نووياً. علاوة على ذلك، ذهب الجانب الأوكراني إلى أبعد من ذلك وشن هجمات استنزائية على المنشآت النووية الروسية الأخرى. فعلى سبيل المثال، في 26 تشرين الأول/أكتوبر هاجمت كييف محطة كورسك للطاقة النووية بطائرات مسيرة. ونحن نعتبر هذه الأعمال التي يقوم بها الجانب الأوكراني مغامرة متهورة أخرى ذات عواقب لا يمكن التنبؤ بها. في الختام، أود أن أشدد مرة أخرى على أن منطقتي زابوريجا وخيرسون وجمهورية دونيتسك ولوهانسك الشعبيتين وشبه جزيرة القرم هي جزء لا يتجزأ من الاتحاد الروسي. وليس من حقنا فحسب، بل من مسؤوليتنا المباشرة، أن نكفل سلامة المرافق النووية في تلك الأراضي،

الوكالة جهودها في مجال الاتصال والتوعية من أجل إشراك الجمهور والأوساط الأكاديمية وأصحاب المصلحة الآخرين حتى تتمكن من تعزيز فهم عملها ودعمه بشكل أكبر. وغني عن القول إنه لا يمكننا أن نبالغ في أهمية مطلب مبادرات بناء القدرات لمساعدة الدول الأعضاء على تطوير قدراتها الذاتية. ولذلك، يعتقد وفدي أن برامج التدريب والمساعدة التقنية وتشاطر المعارف يمكن أن تمكن الدول الأعضاء من تولي زمام برامجها النووية بينما تكفل في الوقت نفسه الإشراف الفعال على الصعيد الوطني.

ونعتقد أن احترام حق جميع الدول الأطراف في الاستخدام السلمي للطاقة النووية يتماشى إلى حد كبير مع تحقيق أهداف التنمية المستدامة نوا وروحا. ونشدد على أهمية بناء وتعزيز القدرات في جميع الدول الأعضاء، خاصة الدول النامية، ونقدر مساعدة الوكالة في إنشاء أو تعزيز الهياكل الأساسية الوطنية للسلامة في البلدان النامية التي تقوم بتشغيل برامج الطاقة النووية والتكنولوجيا الإشعاعية أو توسيعها أو الشروع فيها.

في الختام، تؤكد سري لانكا مجدداً أن زيادة الدعم للوكالة الدولية للطاقة الذرية سيعزز دورها الحاسم في الإشراف النووي وعدم الانتشار والسلامة والأمن، وسيساعد على تعزيز جهودنا العالمية لضمان الاستخدام الآمن والسلمي للطاقة النووية. وتمشيا مع شعارها "تسخير الذرة من أجل السلام والتنمية"، نتمنى للوكالة كل النجاح في دعم البلدان في بلوغ أهداف التنمية المستدامة، التي تتناول تسعة منها مباشرة مسألة العلوم والتكنولوجيا النووية. ونعتقد سري لانكا اعتقادا راسخا في الإمكانيات الإيجابية غير المحدودة للوكالة من خلال تقاسمها الفعال لفوائد التطبيقات المأمونة والأمنة للتكنولوجيا النووية، وتتطلع إلى مواصلة التعاون الهادف معها في العام المقبل.

**السيد ليو جاو (الصين) (تكلم بالصينية):** يرحب الوفد الصيني بالبيان الذي أدلى به السيد غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/78/PV.29)، ونشارك البلدان الأخرى في تهنئة السيد غروسي على إعادة تعيينه.

أساسا لأنها تؤدي دورا حيويا في التحقق من امتثال الدول الأعضاء للالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ومع ذلك، ستقدر الجمعية أن هناك دائما مجالات يمكن إدخال تحسينات عليها لضمان قدر أكبر من الإشراف، وأود أن أذكر بعضا منها.

أولا، نعتقد أن التقليل إلى أدنى حد من خطر الانتشار يتطلب تفتيشا أكثر صرامة، وتكنولوجيا محسنة، وشفافية متزايدة. ثانيا، نرى أنه يمكن تحسين التنسيق مع الدول الأعضاء، إلى جانب توفير معلومات دقيقة وفي الوقت المناسب وتيسير التعاون الدولي في حالات وقوع حوادث أو أحداث أخرى. ثالثا، نطلب إلى الوكالة أن تزيد من نطاق برامجها للتعاون التقني في مساعدة الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، في بناء هياكلها الأساسية وقدراتها النووية، من خلال توفير المزيد من فرص التدريب والخبرة والموارد اللازمة لتعزيز السلامة والأمن والتطبيقات السلمية للتكنولوجيا النووية.

ينبغي أن نقدم تشجيعا أكبر لتعزيز الانضمام العالمي إلى المعاهدات والاتفاقات الدولية المتصلة بالطاقة النووية وعدم الانتشار، الأمر الذي يمكن أن يشمل زيادة الجهود الدبلوماسية والدعوة والحوار مع الأعضاء. ونعتقد أيضا أنه قد يكون من المفيد تعزيز تشاطر الوكالة للمعلومات فيما بين الدول الأعضاء بإنشاء منصة أكثر نشاطا وأمنا لتشاطر البيانات والبحوث وأفضل الممارسات المتعلقة بالطاقة النووية والسلامة والأمن.

ونقدر حقيقة أن الوكالة الدولية للطاقة الذرية تعتمد على المساهمات الطوعية من الدول الأعضاء، الأمر الذي قد يحد من فعاليتها. ونوصي بشدة بالدعوة إلى زيادة التمويل والموارد لتوسيع قدرتها على إجراء عمليات التفتيش وتقديم المساعدة التقنية ودعم الدول الأعضاء في تنفيذ الضمانات النووية والتدابير الأمنية. ويعتقد وفدي أنه، بالتعاون مع الدول الأعضاء، يمكن للوكالة أن تضع وتعزيز الأطر القانونية ذات الصلة بالطاقة النووية والأمن النووي بغية المساعدة على تشجيع اعتماد الاتفاقيات الدولية والبروتوكولات والمبادئ التوجيهية التي توفر أساسا قانونيا واضحا لعمل الوكالة. ويوصى أيضا بأن تعزز



الملوثة نووياً من فوكوشيما إلى المحيط. وتدعو الصين الوكالة إلى تشجيع وضع ترتيب دولي طويل الأجل للرصد بمشاركة موضوعية من جميع أصحاب المصلحة، بغية المنع الفعال للضرر طويل الأجل الذي يلحق بالبيئة البحرية العالمية والصحة العامة من جراء أنشطة التصريف التي تقوم بها اليابان.

وبالانتقال إلى صفقة الغواصات النووية بين أستراليا والمملكة المتحدة والولايات المتحدة، فإن هذا الترتيب ينطوي على نقل كميات كبيرة من المواد النووية الصالحة لصنع الأسلحة. ويشمل كذلك مجالات وممارسات جديدة على نظام ضمانات الوكالة، مما يشكل تحديات خطيرة للنظام الدولي لعدم الانتشار النووي ونظام الضمانات نفسه. وتدعو الصين إلى التقيد بتقليد الوكالة المتمثل في إجراء مناقشات شاملة وتوافق في الآراء بشأن مسألة الضمانات. وسنواصل الدعوة إلى مشاركة الأعضاء في المناقشات الحكومية الدولية وتعزيزها.

وفيما يتعلق بالقضايا النووية الساخنة، تؤيد الصين التزام الوكالة بالموضوعية والحياد في إجراء التحقق والرصد، تمشياً مع ولايتها. وينبغي للوكالة أن تؤدي دورها الواجب في معالجة المسائل النووية في شبه الجزيرة الكورية وفي إيران، من بين النقاط الساخنة الإقليمية الأخرى. وتشجع الصين الوكالة على تعزيز التعاون مع إيران، بحيث يلتقي الجانبان في منتصف الطريق لتشجيع إيجاد حلول في الوقت المناسب للمسائل المتعلقة بالضمانات والرصد وتهيئة مناخ إيجابي يفضي إلى عودة الأطراف المعنية إلى الامتثال الكامل للاتفاقات ذات الصلة.

واستشرافاً للمستقبل، تقف الصين مستعدة لمواصلة تعزيز التبادل والتعاون مع الوكالة وتقديم إسهامات إضافية للسلام والتنمية العالميين والاستخدام السلمي للطاقة النووية. وفي الوقت نفسه، نأمل أيضاً أن يقدر المدير العام وأمانة الوكالة تماماً مختلف آراء الدول الأعضاء وشواغلها بشأن القضايا الرئيسية والحساسة التي تؤثر على مصالحها المشتركة وأن يوليا اهتماماً جاداً لها من خلال تشجيع المناقشات المتعمقة بين جميع الأطراف. والهدف من ذلك هو التوصل إلى توافق

تضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بوصفها المنظمة الحكومية الدولية البارزة في الميدان النووي، بدور لا بديل عنه في منع انتشار الأسلحة النووية وتعزيز الاستخدامات السلمية للطاقة النووية. وخلال العام الماضي، التزمت الوكالة بتطبيق التكنولوجيات النووية في مجالات تشمل الأغذية والزراعة، والرعاية الصحية وحماية البيئة، ومساعدة الدول الأعضاء في الحفاظ على قدراتها وتعزيزها في مجال الأمان والأمن النوويين، والاستجابة للطوارئ النووية، والتصرف في النفايات المشعة، في جملة أمور، والإسهام في تطبيق الضمانات على الصعيد العالمي والقيام بدور بناء في ضمان التطوير الآمن للطاقة النووية ودعم النظام الدولي لعدم الانتشار. وبغية صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز التنمية المستدامة، تنظر الصين نظرة استراتيجية إلى علاقتها بالوكالة. ونؤيد دور الوكالة، التي ننخرط معها في تعاون نشط وشامل.

في عام 2022، أطلق الرئيس تشي مبادرة الصين للتنمية العالمية ومبادرة الأمن العالمي، وكلاهما يتماشى مع رؤية الوكالة لتسخير الذرة من أجل السلام والتنمية ويرتبطان ارتباطاً وثيقاً بأهداف الأمم المتحدة للتنمية المستدامة لعام 2030. وفي السابق، قدمت الصين قراراً إلى اللجنة الأولى، اعتمدته الجمعية بوصفه القرار 77/96، المعنون "تعزيز التعاون الدولي بشأن الاستخدامات السلمية في سياق الأمن الدولي"، ويبرز حق جميع البلدان، والبلدان النامية على وجه الخصوص، في الاستخدام السلمي للتكنولوجيا المتقدمة، بما فيها التكنولوجيا النووية، من أجل التنمية المستدامة. وبهذه الروح، تؤيد الصين سلسلة المبادرات الجديرة بالثناء التي أطلقها المدير العام بشأن الطاقة النووية والاستخدامات السلمية للتكنولوجيا النووية. ونؤيد نشاط الوكالة النشط للتجارب والخبرات مع البلدان النامية لمساعدتها على تنقيف وتدريب الأخصائيين والمهنيين. ونؤيد الوكالة في توفير الفوائد العامة واتخاذ إجراءات ملموسة لتعزيز تقاسم فوائد التكنولوجيات النووية مع البلدان النامية.

وفي الوقت الحاضر، يطرح المشهد الدولي المعقد والحافل بالصعوبات تحديات متعددة لعمل الوكالة. وفي تجاهل لمعارضة المجتمع الدولي، بدأت اليابان مؤخراً جولة ثالثة من تصريف المياه



وأشعة الأمل، إلى جانب العديد من المشاريع الجارية التي تركز على دعم جهود الرصد والتخفيف والتكيف مع تغير المناخ. ونشكر الوكالة الدولية للطاقة الذرية على مساعدتها في مشاريع التعاون التقني لتنفيذ مشروعاتها الجديدة لمفاعل البحوث وفي تطبيق الطاقة النووية في مجالات الرعاية الصحية والزراعة والصناعة والبحوث وحماية البيئة والموارد المائية وتطوير الهياكل الأساسية للسلامة النووية، وغيرها من المجالات. ولدى فيببت نام مفاعل بحوث نووي عامل يقع في دالات ويخضع لأشد معايير الأمان صرامة التي تطبقها الوكالة، ولعب دورا محوريا في إجراء بحوث علمية على أرقى مستوى وإنتاج المستحضرات الصيدلانية المشعة الأساسية، وقدم إسهامات كبيرة في مجال الرعاية الصحية.

ثالثا، في مجال تكنولوجيات الطاقة النووية الناشئة، توفر المفاعلات النمطية الصغيرة ومحطات الطاقة النووية العائمة إمكانيات هائلة لمساعدة البلدان على تحقيق أهدافها المناخية. وترى الوكالة أن هذه المفاعلات تؤدي دورا رئيسيا في انتقال البلدان إلى الطاقة النظيفة. ورحبت فيببت نام بإطلاق بوابة شبكية لمنصة المفاعلات النمطية الصغيرة لتمكين تبادل المعلومات والتوعية والربط الشبكي فيما بين أصحاب المصلحة المعنيين. وفي الوقت نفسه، تشكل هذه التكنولوجيات النووية تحديات محتملة للأطر القانونية القائمة، فضلا عن احتمال وجود آثار على الأمن والسلامة والبيئة البحرية. ويجب أن يكون تطوير ونشر وتشغيل تكنولوجيات الطاقة النووية الجديدة هذه متسقا مع القانون الدولي، بما في ذلك اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار والنظم والمعايير ذات الصلة المتعلقة بالسلامة والأمن النوويين. وكعضو في مجلس المحافظين، دعونا إلى اتباع نهج حذر وتدرجي برعاية الوكالة للبحث والتطوير والترخيص والإدارة والتشغيل في محطات الطاقة النووية العائمة، بالتشاور الوثيق مع البلدان المعنية. في الختام، نود أن نؤكد مجددا دعم فيببت نام الكامل للوكالة الدولية للطاقة الذرية في تنفيذ ولايتها والإسهام في تعزيز العلوم والتكنولوجيا النووية من أجل السلام والاستقرار والتعاون والتنمية المستدامة.

في الآراء وتوسيع نطاقه بغية تعزيز الدعم المقدم إلى الأمانة في الاضطلاع بولايتها بطريقة مستقلة وموضوعية، مستنيرة بالعلم وممتثلة للنظام الأساسي.

**السيد دانغ (فيببت نام) (تكلم بالإنكليزية):** يشكر وفدي الوكالة الدولية للطاقة الذرية على تقريرها السنوي الشامل (انظر A/78/304)، وأود أن أشيد بالوكالة على إنجاز خطة عمل مثيرة للإعجاب. وكعضو في مجلس محافظي الوكالة للفترة 2021-2023، حظيت فيببت نام بتعاون ممتاز مع الوكالة وأعضاء المجلس الآخرين في الوفاء بولاية الوكالة. واسمحوا لي أن أعلق بإيجاز على عمل الوكالة في ثلاثة مجالات.

أولا، فيما يتعلق بالتحقق النووي، نلاحظ بارتياح أن الوكالة تمكنت من استخلاص استنتاجات سليمة لجميع الدول التي نفذت فيها الوكالة الضمانات في عام 2022. ونرحب بالتدابير التي اتخذتها الوكالة لتعزيز فعالية وكفاءة تنفيذ الضمانات، بما في ذلك تحسين تطبيق تكنولوجيا المعلومات لدعم تطوير النهج على مستوى الدولة. وفي هذا الصدد، أود أن أشدد على الدور القيادي الذي لا غنى عنه الذي تؤديه الوكالة في توفير المساعدة التقنية والمبادئ التوجيهية للدول الأعضاء، وأهمية التعاون الدولي والمساعدة الكافية ذات الموارد الجيدة فيما بين الدول الأعضاء في التحسين الشامل لتنفيذها للضمانات. وكمتفيد من هذا التعاون، طورت فيببت نام نظام إدارة المعلومات الفيتنامي مع الشركاء بغية تيسير تقديم المرافق النووية وتلك الموجودة خارج الموقع في فيببت نام لتقاريرها على الإنترنت، مما سيساعد على تبسيط عمليات التحقق وتطوير الإبلاغ.

ثانيا، تتشاطر فيببت نام الرأي القائل بأن برنامج التعاون التقني هو الأداة الرئيسية للاضطلاع بالمهمة الأساسية للوكالة بموجب نظامها الأساسي. ويسرنا أن نلاحظ أن التنفيذ المالي لصندوق التعاون التقني بلغ 84,4 في المائة في عام 2022، مع التركيز على المبادرات الرئيسية مثل مبادرة العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، وبرنامج التكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي

حيث إن جميع هذه المشاريع تهدف إلى تعزيز قدرات الدول، بما فيها سلطنة عمان، لمكافحة الآفات الزراعية وضمان سلامة الأغذية والجودة في الممارسات الطبية الإشعاعية، وتعزيز البنية الأساسية للأمان الإشعاعي.

وقد شاركت سلطنة عمان في الاجتماع الاستعراضي المشترك الثامن والتاسع لاتفاقية الأمان النووي، الذي عُقد في فيينا في الفترة من 20 31 آذار/مارس من هذا العام، والذي قَدِّمَت سلطنة عمان خلاله تقريرها الوطني الثالث في إطار هذه الاتفاقية. كما تحرص السلطنة على المشاركة بفعالية في أعمال فريق العمل الذي قررت الدول المتعاقدة إنشاؤه من أجل تحسين وتعزيز فاعلية عملية الاستعراض للاتفاقية، وتتطلع إلى تبسيط الإجراءات وجمعها لتكون في متناول الدول.

كما أود التأكيد على موقف بلدي الداعم لتعزيز الأمن النووي من منطلق إيماننا بأن الأمن النووي العالمي هو مسؤولية جميع الدول بدون استثناء. وأشار هنا إلى انضمام سلطنة عمان في عام 2022 إلى مبادرة الاتحاد الأوروبي لمراكز الامتياز في المجالات الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية والنوعية، التي تخص دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وذلك في إطار التعاون القائم بين الجهتين الأوروبية والخليجية.

وتعتبر آليات التصدي ومنع الانتشار النووي من المهام المناطة بالوكالة الدولية للطاقة الذرية، والتزاما ضروريا للتعامل مع المخاطر النووية التي قد تهدد الأمن والاستقرار العالميين، بما في ذلك أمن واستقرار منطقة الشرق الأوسط. من هنا، تدين سلطنة عمان التصريحات غير المسؤولة باستخدام أو التهديد باستخدام الأسلحة النووية من جانب أي طرف وتحت أي ظرف من الظروف. وتشدد على أهمية التعامل مع هذه التصريحات، غير المسؤولة على نحو فعال وملموس وشفاف، ومن خلال آليات العمل الدولية، بما فيها تلك الخاضعة لإشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومعاودة ونظام منع الانتشار النووي، لضمان عالمية نظام عدم الانتشار وتطبيقا للقرار

السيد الربخي (عمان): يطيب لنا في مستهل هذا البيان أن نتقدم بالتهنئة إلى سعادة رافائيل غروسي لإعادة تعيينه مديرا عاما للوكالة الدولية للطاقة الذرية، معربين عن تقديرنا للجهود التي يبذلها لتعزيز دور الوكالة وتطوير آليات عملها، بما يرقى إلى مستوى تطلعات الدول الأعضاء، ويحقق الغايات النبيلة التي على أساسها تم تأسيس هذا الجهاز الأممي الهام، الذي لا شك يساهم في إرساء دعائم الأمن والاستقرار والسلام. كما نشكر ما ورد في تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية لعام 2022 (انظر A/78/304).

تولي سلطنة عمان أهمية خاصة للاستخدامات السلمية للتقنيات النووية لتلبية احتياجاتها الحالية والمستقبلية في مجال التنمية المستدامة. وإدراكا منها بأهمية تدريب النشء على مفاهيم العلوم التقنية والاستخدامات السلمية للطاقة النووية في المدارس والمعاهد والكليات بنهج صحيح وفعال، شاركت سلطنة عمان في مشروع الوكالة الدولية للطاقة الذرية للتعاون التقني في مجال تدريس العلوم والتقنية النووية، وذلك منذ اعتماده في عام 2019. كما تقوم السلطنة بدور فعال وملموس في تنظيم الأولمبياد الدولي في مجال العلوم النووية المزمع إقامته في العاصمة الفلبينية مانيلا في آب/أغسطس 2024، وذلك بدعم من الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ومؤسسات وطنية ومنظمات إقليمية ودولية أخرى، وهي مسيرة دولية مثمرة تشارك فيها عمان وتدعمها، وذلك لما لها من مردود إيجابي متوقع ينعكس على حياة العديد من المجتمعات حول العالم.

وهذا العام، بدأنا التنفيذ الفعلي لمشروع التعاون التقني مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية لوضع برنامج منسق ومتكامل لرصد ومراقبة الأمراض الفيروسية في الحيوانات والبشر، مع استراتيجية لتنفيذ هذا البرنامج. وأملنا، من خلال هذا البرنامج، تكوين شبكة ومنظومة متكاملة من الباحثين والخبراء والمتخصصين في هذه المجالات لرصد ومراقبة الأمراض الفيروسية. ولا تفوتنا فرصة أن نشير هنا إلى تطلعنا إلى التنفيذ الكلي لجميع مشاريع التعاون التقني المعتمدة حاليا، بما فيها تلك المشاريع التي تم تقديمها ومناقشتها للفترة 2024 - 2025،

وتشدد الجزائر على الدور المحوري للتكنولوجيات النووية في مختلف القطاعات، بما في ذلك الصحة والزراعة والموارد المائية والبيئة. ونؤيد مبادرات المدير العام مثل العمل المتكامل لمكافحة الأمراض الحيوانية المصدر، والتكنولوجيا النووية لمكافحة التلوث البلاستيكي، وأشعة الأمل، التي تهدف إلى تعزيز قدرات الدول الأعضاء، لا سيما البلدان النامية، في مجال التصوير بالأشعة ومعالجة النقص في المعدات. كما ندعم مشروع تجديد مختبرات التطبيقات النووية، الذي يهدف إلى تجديد مختبرات سايبيرسدورف، مما سيسهم في تحقيق الدول الأعضاء لأهداف التنمية المستدامة.

وترحب الجزائر بتنفيذ برنامجها للتعاون التقني للفترة 2022-2023 بنجاح، وبحسب أولوياتنا الوطنية. وأنشأت الجزائر سلطة وطنية للسلامة والأمن النوويين، ونواصل تعزيز إطارنا التشريعي والتنظيمي في هذا المجال. ونذكر أهمية الطاقة النووية كبديل موثوق للوقود الأحفوري وقدرتها على تلبية الطلب على الكهرباء والتخفيف من تغير المناخ.

وعلى المستوى الإقليمي، تعرب الجزائر عن سرورها للاهتمام الذي توليه الوكالة لإفريقيا، وتؤكد مجددا التزامها بالاتفاق التعاوني الإقليمي الأفريقي للبحث والتطوير والتدريب في مجال العلم والتكنولوجيا النوويين. ونشارك بشكل فعال في الأنشطة الإقليمية وندعم مبادرات المفوضية الأفريقية للطاقة النووية. وفي هذا السياق، شرعنا في عقد برامج تدريبية للمشاركين الأفارقة، مع خطط لمزيد من التدريب الأكاديمي المتخصص. والجزائر ملتزمة بتعزيز التعاون بين الدول الأفريقية في مجال الاستخدام السلمي للتكنولوجيا النووية.

في الختام، تشدد الجزائر على أهمية نظام التحقق التابع للوكالة في إطار نظام عدم الانتشار النووي، وتضع ثقتها الكاملة في كفاءة الوكالة في القيام بالمهام المتصلة بالتفتيش. وننوه بالتقدم المحرز في تعزيز وتحسين نظام الضمانات، ونشجع الوكالة على مواصلة تلك الجهود تمشيا مع نظامها الأساسي وقرارات مؤتمرها العام ذات الصلة. ونريد أن نجدد دعماً لسلطة الوكالة في هذا الصدد وأن ندعو إلى

الدولي بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى في منطقة الشرق الأوسط. ولا تفوتنا الفرصة أن نشير هنا إلى أن الوسيلة الوحيدة لمواجهة استخدام الأسلحة النووية، أو التهديد باستخدامها، هي عبر التخلص التام منها بشكل قابل للتحقق الدولي وتحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ختاماً، نود أن نجدد تأكيد ودعم سلطنة عمان الكامل لنجاح المساعي الرامية إلى تنفيذ المقرر 546/73 لعام 2018، الذي ينص على استمرارية عقد مؤتمرات سنوية حول إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط، وذلك من خلال المشاركة الفعالة لكافة الدول الراعية للقرار 1995، بما فيها كافة دول المنطقة والوكالة الدولية للطاقة الذرية، وذلك لصياغة اتفاقية ملزمة قانوناً لإنشاء المنطقة الخالية من الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل في الشرق الأوسط.

**السيد بن جامع (الجزائر) (تكلم بالإنكليزية):** باسم وفد بلدي، أود أن أهنئكم، سيدي، على إدارتكم المثالية لاجتماعنا. ونود أيضاً أن نعرب عن تقديرنا للسفير رافائيل غروسي، المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على عرضه للتقرير السنوي للوكالة (انظر A/78/304) وأن ننوه بجهود أمانة الوكالة في إعداد التقرير. وهو يقدم استعراضاً شاملاً لأنشطة الوكالة وإنجازاتها في مجالات رئيسية مثل التكنولوجيا النووية والتعاون التقني والأمن النووي والسلامة النووية، فضلاً عن الضمانات. ويود وفدي أيضاً أن يغتنم هذه الفرصة ليهنئ المدير العام على إعادة تعيينه لولاية ثانية على رأس الوكالة. وتؤكد الجزائر مجدداً دعمها وتعاونها معه خلال ولايته الممتدة.

تؤكد الجزائر مجدداً التزامها بمهمة الوكالة، على النحو المبين في نظامها الأساسي، وتشدد على أهمية إقامة توازن بين الركائز الثلاث لولايتها. وتعلق الجزائر أهمية كبيرة على الحق في تطوير الطاقة النووية للأغراض السلمية وتقدر دور الوكالة في ضمان الاستخدام الآمن والسلمي للتكنولوجيا النووية. ونعرب عن تقديرنا الخاص لبرنامج التعاون التقني، الذي يؤدي دوراً أساسياً في مساعدة الدول الأعضاء على تحديد أولوياتها الإنمائية وإدارة المعرفة النووية.

تقتصر مدتها على 10 دقائق للبيان الأول وخمس دقائق للبيان الثاني، وينبغي أن تُدلى بها الوفود من مقاعدها.

**السيد كالمار (إسرائيل) (تكلم بالإنكليزية):** أجد لزاما علي أن أخذ الكلمة فيما يتعلق بالإشارات المتعلقة ببلدي التي أدلى بها في وقت سابق ممثلا إيران وسورية.

إيران ليست في وضع أخلاقي يسمح لها بإلقاء الدروس أو الوعظ حول التهديدات النووية. وإيران، في حد ذاتها، مسؤولة عن انعدام الثقة في هيكل تحديد الأسلحة في الشرق الأوسط، وقد انتهكت التزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية، على النحو الذي عرضته الوكالة بجرأة مرارا وتكرارا. وسجلها على مر السنين معروف جيدا. وهي تكذب وتخفي نواياها الحقيقية.

لننتذكر أنه قبل بضعة أسابيع تحديدا، ذكرت الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوضوح أن تلاعب إيران وإلغاء تعيين مفتشي الوكالة المتمرسين يؤثران سلبا على أنشطة التحقق في إيران بموجب اتفاق ضمانات معاهدة عدم الانتشار. لا يُخطئ أحد - ستعمل إيران كل ما في وسعها للتغطية على جرائمها بشكل مخادع وستستخدم اتهامات كاذبة ضد إسرائيل لتحويل الانتباه.

علاوة على ذلك، أود أن أذكر جميع الوفود هنا بأن إيران هي الدولة الرئيسية الراعية للإرهاب في العالم وأكبر ناشر للأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة والأسلحة الثقيلة والصواريخ والقذائف وغيرها من التكنولوجيات ذات الصلة، مثل منظومات الطائرات المسييرة. ويجري القيام بكل ذلك بدافع الترويج لمخططاتها المتطرفة، وبالتالي زعزعة استقرار منطقة الشرق الأوسط بأسرها وخارجها.

وكان دعم إيران المستمر لحماس، وهي منظمة إرهابية همجية ومرتبطة للإبادة الجماعية، هو العمود الفقري لمذبحة 7 تشرين الأول/أكتوبر ضد شعب إسرائيل. وعلى مر السنين، مولت إيران ودربت حماس لقتل وخطف الإسرائيليين الأبرياء، كل ذلك في سعيها لإبادة

التوسع العالمي في نظام الضمانات بوصفه أداة فعالة لعدم الانتشار النووي، خاصة في الشرق الأوسط.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** استمعنا إلى المتكلم الأخير بشأن هذا البند من جدول الأعمال.

تبت الجمعية الآن في مشروع القرار A/78/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". أعطي الكلمة لممثلة الأمانة العامة.

**السيدة شارما (إدارة شؤون الجمعية العامة والمؤتمرات) (تكلمت بالإنكليزية):** أود أن أعلن أنه منذ تقديم مشروع القرار، وبالإضافة إلى الوفود المدرجة أسماؤها في الوثيقة، انضمت البلدان التالية أيضا إلى مقدمي مشروع القرار A/78/L.7: أرمينيا، إسبانيا، أستراليا، إستونيا، ألبانيا، الإمارات العربية المتحدة، أندورا، إندونيسيا، أوروغواي، أوكرانيا، آيسلندا، إيطاليا، البرازيل، بلجيكا، بنما، بوركينا فاسو، البوسنة والهرسك، بولندا، بيرو، تايلند، الجمهورية الدومينيكية، جمهورية كوريا، جمهورية الكونغو الديمقراطية، جمهورية مولدوفا، جورجيا، الدانمرك، رومانيا، سان مارينو، السلفادور، سلوفاكيا، سلوفينيا، سنغافورة، السويد، سويسرا، غواتيمالا، غيانا، فرنسا، الفلبين، فنلندا، قبرص، كابو فيردي، كازاخستان، كرواتيا، كندا، كوستاريكا، لايتفيا، ليتوانيا، ليختنشتاين، ماليزيا، مصر، مقدونيا الشمالية، المكسيك، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، منغوليا، موناكو، ناميبيا، النرويج، نييجيريا، نيوزيلندا، الهند، هندوراس، هنغاريا، هولندا، الولايات المتحدة الأمريكية، اليونان

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** تبت الجمعية العامة الآن في مشروع القرار A/78/L.7، المعنون "تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية". هل لي أن أعتبر أن الجمعية ترغب في اعتماد مشروع القرار A/78/L.7؟

اعتمد مشروع القرار A/78/L.7 (القرار 78/8).

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** طُلب ممارسة حق الرد. أود أن أذكر الأعضاء بأن البيانات التي يدلى بها ممارسة لحق الرد

سبيل الاستعراض، خاصة من جانب البلدان المجاورة، التي قررت عدم السعي إلى الحصول على الطاقة النووية، كثيرا ما يخفي دوافع سياسية واقتصادية معينة، ليست بالضرورة جديرة بالثناء. وتشارك بيلاروس بانتظام في مختلف المناسبات والمؤتمرات الاستعراضية في إطار الاتفاقيات الدولية الموجهة نحو ضمان السلامة النووية. وعلاوة على ذلك، نعمل بنشاط كبير مع الأطراف المهتمة على الصعيد الإقليمي.

وعلى نفس المنوال، أجرينا اختبارات إجهاد طوعية لمحطة الطاقة النووية البيلاروسية، على غرار محطات الطاقة النووية في بلدان في الاتحاد الأوروبي. كما تم التحقق من هذه الاختبارات من قبل شركائنا. واستعدنا بالتعاون مع شركائنا اللتوانيين بشأن تشغيل محطة الطاقة النووية البيلاروسية معروف جيدا لفيلنيوس. وندعو جميع الأطراف إلى تجنب استخدام منصة الجمعية العامة أو الوكالة الدولية للطاقة الذرية لاسترقاء الانتباه السياسي إلى الجوانب العملية للعلاقات الثنائية. وندعو زملائنا إلى استخدام القنوات الثنائية عوضا عن ذلك.

ونود أن نؤكد مجددا أن بيلاروس مهتمة جدا بإنشاء قنوات اتصال مباشرة بين السلطات والمنظمات المختصة ذات الصلة.

**السيد إرمين (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** أود أن أرد على البيان الذي أدلى به ممثل أستراليا فيما يتعلق بالإجراءات التي اتخذتها روسيا بموجب معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. لقد كانت روسيا دائما تسترشد بصرامة وثبات بمبدأ عدم جواز شن الحرب النووية، فلن ينتصر فيها أحد ولا ينبغي إطلاق العنان لها أبدا. وندعو البلدان الأخرى من الدول النووية الخمس إلى أن تبدي عمليا استعدادها للعمل على حل هذه المسألة ذات الأولوية وأن تمتنع عن المحاولات الخطيرة لتعدي كل منها على المصالح الحيوية لبعضها البعض بتشجيع الاستفزات المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل. وللأسف، نرى العكس تماما حتى الآن. فالولايات المتحدة تعزف بعناد عن التسليم بأنها فقدت هيمنتها العالمية. وفي جهودها لمقاومة هذه العملية الموضوعية والحتمية، تلجأ إلى أي وسيلة لزعزعة الأمن النووي، ما يؤدي إلى مخاطر استراتيجية بالغة الخطورة، يأتي في مقدمتها

إسرائيل. وبينما إسرائيل في حالة حزن، يحتفل النظام في طهران بمقتل 1400 إسرائيلي واختطاف أكثر من 240 شخصا.

وسورية، من جانبها، لم تجب بعد على الأسئلة المفتوحة التي طرحتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية فيما يتعلق ببرامجها النووي السري. كما ينتهك البلد التزاماته بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية واتفاق الضمانات الملحق بها. ولا يزال وجود أنشطة نووية غير معلنة في سورية أمرا مهما ومثيرا للقلق، وكذلك الأسئلة المفتوحة المتعلقة بطبيعة المواقع والمواد المحددة داخل سورية وحالتها التشغيلية. كما أن سورية استخدمت الأسلحة الكيميائية ضد شعبها، مما أسفر عن مقتل مئات النساء والأطفال. ومن الحيوي أن يظل المجتمع الدولي يقظا في التصدي للتحدي المتمثل في عدم امتثال سورية من أجل منع المزيد من تآكل القاعدة المطلقة ضد استخدام الأسلحة الكيميائية. ويجب على المجتمع الدولي أيضا أن يواصل التحقيق في قدرات سورية ونشاطها الحالي فيما يتعلق ببرامجها للأسلحة الكيميائية.

سورية، تماما مثل إيران، ليست في وضع أخلاقي يسمح لها بالوعظ أو إلقاء الدروس حول السلوك الأخلاقي.

**السيدة كافاليوسكايا (بيلاروس) (تكلمت بالروسية):** ردا على البيان الذي أدلى به ممثل ليتوانيا، نود أن نقول إن معالجة مسألة السلامة والأمن النوويين تتطلب من كل حكومة أن تبذل جهودا يومية. وعلاوة على ذلك، فإنها تتطلب تعاوننا بناء ومركزا في المحافل الدولية ذات الصلة.

ومنذ بداية تنفيذ برنامجنا الوطني للطاقة النووية والطاقة، ظلت بيلاروس ملتزمة بأعلى معايير السلامة النووية والإشعاعية. لقد عملنا بشفافية كاملة ونحن منفتحون على حوار الخبراء البناء مع جميع الأطراف المعنية.

وأحد الدروس الرئيسية التي تعلمناها أن الأمن النووي لا يعرف حدودا. ولا تتوقف أهمية ضمان الأمن النووي على مكان وجود المرافق النووية. أما بعد، فإن التركيز المفرط على الأمن النووي، الذي يتم على



**السيد كوسانو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية):** إن وفدنا مضطر إلى ممارسة حق الرد رداً على بعض البيانات التي لا أساس لها وغير المقبولة التي أدلى بها الوفد الصيني فيما يتعلق بالمياه المعالجة بنظامنا المتقدم لمعالجة السوائل. تقوم حكومة اليابان والمشغل، شركة طوكيو للطاقة الكهربائية، بمشاركة الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بعمليات رصد ولم تكتشف أي حالات شاذة. وقد أكدت الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن مستوى التريتيوم في المياه المصرفة لا يزال دون الحد المعياري. وستواصل اليابان تقديم المعلومات الضرورية، بما في ذلك نتائج الرصد، إلى المجتمع الدولي في الوقت المناسب وبطريقة شفافة، وستواصل جهودها لكسب مزيد من الفهم من المجتمع الدولي فيما يتعلق بمناولة المياه المعالجة بالنظام المتقدم لمعالجة السوائل.

**السيد زلينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية):** إن وفدنا يجد نفسه مضطراً إلى ممارسة حقه في الرد على البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بشأن ما يسمى بالاستفتاءات التي ذكرها. لم يعترف المجتمع الدولي بالاستفتاءات التي أجريت في شبه جزيرة القرم وفي مناطق مختلفة من أوكرانيا - خيرسون وزابوريجيا ولوهانسك ودونيتسك. لقد كانت مجرد عرض دعائي زعمت روسيا أنه استفتاءات. وذلك العرض لا صلة له بالتعبير عن إرادة الشعب ولن يترتب عليه أي آثار على النظام الإقليمي الإداري لأوكرانيا وحدودها المعترف بها دولياً. وتدين أوكرانيا والمجتمع الدولي هذه الأعمال التي قامت بها روسيا وتعتبرها لاغية وباطلة. ولا تزال مناطق لوهانسك ودونيتسك وزابوريجيا وخيرسون، شأنها شأن القرم الأوكرانية، أراضي ذات سيادة أوكرانية. ولدينا كل الحق في استعادة سلامتنا الإقليمية من خلال الوسائل العسكرية والدبلوماسية، وسنواصل تحرير الأراضي المحتلة مؤقتاً في أوكرانيا.

وفيما يتعلق بالبيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الروسي بشأن محطة زابوريجيا للطاقة النووية، تجدر الإشارة إلى أن السبب الجذري للتحديات والمخاطر التي تواجه السلامة والأمن النوويين لأوكرانيا هو غزو روسيا الشامل لأوكرانيا ووجود أفرادها العسكريين والمدنيين

أسلحتها النووية التي نشرتها في ستة مواقع عسكرية في خمسة بلدان في القارة الأوروبية. وأعتقد أنه لا حاجة إلى التساؤل عن توجهه ضده تلك الأسلحة، التي تنتشر على بعد آلاف الكيلومترات من الأراضي الأمريكية.

وكان على روسيا أن تتخذ خطوات استراتيجية هدفها تصحيح الاختلالات القائمة أو التقليل منها. وينبغي النظر إلى قرارنا بالعدول عن تصديقنا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذا السياق. وفي 3 تشرين الثاني/نوفمبر، أرسلت البعثة الدائمة للاتحاد الروسي لدى الأمم المتحدة مذكرة بهذا المعنى موجهة من وزير الخارجية سيرغي لافروف إلى الأمين العام أنطونيو غوتيريش. لقد فتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية قبل 27 عاماً، ووضعت في وقت كان لا يزال هناك أمل في تخفيض مستوى المواجهة العسكرية - السياسية. صدقت روسيا على المعاهدة في عام 2000، متوقعة أن تفعل جميع الدول ذات القدرات النووية الكبيرة الشيء نفسه، ما يؤدي إلى دخول المعاهدة حيز النفاذ. بيد أن ذلك لم يحدث، لأن واشنطن منذ ما يقرب من ربع قرن كانت تخلق أعداءاً واهية لتجنب التصديق عليها. وبعبارة أخرى، فهي تتمسك بخيار إجراء تجربة نووية إن هي أرادت ذلك. وفي الوقت نفسه، تبقى الولايات المتحدة مواقع تجاربها في حالة تأهب قصوى على خلفية السياسات العدائية العميقة التي اعتمدتها تجاه بلدنا.

ولا تزال روسيا من الدول الموقعة على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بكل الحقوق والالتزامات التي تنطوي عليها، وسنواصل المشاركة في أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ونعزّم مواصلة التقيد بالوقف الاختياري للتجارب النووية. ومع ذلك، يجب على شركائنا الأمريكيين أن يفهموا أنه في ظل الظروف الحالية، لدينا الحق والواجب في مقابلة تصرفات الولايات المتحدة بمثلها. وفي الوقت نفسه، أود أن أشدد على أن روسيا لا تنوي أن تكون أول من يجري تجربة نووية، ولكن إذا قامت الولايات المتحدة بذلك، فسنفعل ذلك نحن أيضاً.



إن إشارات التي لا أساس لها إلى إيران لا يمكن أن تصرف انتباه المجتمع الدولي عن الجرائم اليومية التي ترتكب في فلسطين، والتي يكون النظام هو مرتكبها الوحيد. وندين بشدة تهديده الحالي باستخدام الأسلحة النووية ضد غزة، وندعو مجلس الأمن والوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى الوفاء بمسؤولياتهما بنزاهة وموضوعية ومحاسبة النظام على ممارسته المستمرة بالتهديد باستخدام الأسلحة النووية.

إن أفعال النظام الإسرائيلي في ميدان التسليح مثيرة للقلق، مع تكديسه للأسلحة التقليدية المتطورة، وتطوير وتكديس أسلحة نووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل، والأنشطة النووية السرية في مرافق غير خاضعة للضمانات. ويرفض النظام الانضمام إلى الاتفاقيات الدولية الملزمة قانونا التي تحظر أسلحة الدمار الشامل ويعرقل الجهود الرامية إلى إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في الشرق الأوسط، كما اقترحت إيران في عام 1974. لقد حان الوقت لوقف هذا الخروج على القانون.

من ناحية أخرى، أريد أن أرفض بشدة البيان الذي أدلى به ممثل الاتحاد الأوروبي بشأن بلدي في وقت سابق اليوم (انظر A/78/PV.29). وأكرر التزام إيران الثابت بالوفاء بالتزاماتها بموجب اتفاق الضمانات الشاملة وخطة العمل الشاملة المشتركة مع تمتعها بحقوقها السيادية على أساس أحكامهما، بما في ذلك قبول المفتشين، فضلا عن مستوى التعهدات الطوعية. ونحث أولئك الذين أدلوا بشكل جماعي أو فردي ببيانات غير مقبولة بشأن برنامج إيران النووي السلمي وخطة العمل الشاملة المشتركة على إعادة النظر في مواقفهم المتحيزة. ومن الضروري أن يعترفوا بانسحاب الولايات المتحدة من جانب واحد من خطة العمل الشاملة المشتركة ونهجها المتعاطف في فرض عقوبات على إيران والمتعاونين معها فيما يتعلق بتنفيذ قرار مجلس الأمن 2231 (2015).

**السيد الأشقر (الجمهورية العربية السورية):** يرفض وفدي بشكل قاطع ما ورد في بيان ممثل إسرائيل حول بلدي، سورية.

يبدو أن ممثل الكيان الإسرائيلي لا يعرف التاريخ الدموي للكيان الذي يمثلته. إن الكيان الإسرائيلي هو أول من استخدم الأسلحة

غير المأذون لهم في محطة زابوريجيا للطاقة. ولذلك اتخذ مجلس المحافظين والمؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية قرارات تدعو الاتحاد الروسي إلى أن يسحب فوراً أفراده العسكريين ومعداته وموظفيه المدنيين غير المأذون لهم من محطة زابوريجيا للطاقة النووية المحتلة مؤقتاً وأن يعيد السيطرة على المحطة إلى السلطات الأوكرانية المختصة.

**السيد غوربانبور نجف آبادي (جمهورية إيران الإسلامية) (تكلم**

**بالإنكليزية):** أمارس حقنا في الرد على الادعاءات الوهمية التي وجهها ممثل النظام الإسرائيلي ضد بلدي. أولاً وقبل كل شيء، فإنني أرفضها بشدة.

وتعرب جمهورية إيران الإسلامية عن تعازيها القلبية لشعب فلسطين الذي يعاني وتضامنها الراسخ معه. وندين بشدة الفظائع الخطيرة التي ارتكبها النظام الإسرائيلي في غزة، التي أدت إلى مقتل أكثر من 10000 شخصا حتى الآن، 4000 منهم تقريبا من الأطفال. ولا بد من وقف إراقة الدماء والقصف العشوائي فوراً، ويجب إيصال المساعدات الإنسانية دون عوائق. وندين بشدة استخدام النظام الإسرائيلي للأسلحة المحظورة، مثل تلك التي تستخدم الفوسفور، واستمرار فظائعه ضد الفلسطينيين، ونشعر بقلق عميق إزاء احتمال نشره للأسلحة الكيميائية في غزة.

أما بالنسبة لجدول الأعمال المحدد للجمعية العامة اليوم، فمن المؤسف أن نظاما ليس طرفا في أي من المعاهدات والاتفاقيات الدولية ذات الصلة يسمح لنفسه بالتعليق على الدول الأطراف في تلك المعاهدات.

ويجب أن يعلم ممثل النظام الإسرائيلي أن مواقف النفاق البشعة لن تصل به إلى أي مكان. إن النظام الذي هدد إيران مرتين بالإبادة النووية - مرة في عام 2018 ومرة أخرى في أيلول/سبتمبر خلال المناقشة العامة للجمعية العامة في دورتها الثامنة والسبعين، التي أعرب عنها على أعلى مستوى، أي رئيس وزرائه (انظر A/78/PV.10) - ليس له صفة، ناهيك عن الحق، في توجيه أصابع الاتهام إلينا وتوجيه ادعاءات لا أساس لها.

تعتدي على سيادة الدول الأخرى، وتدعم الإرهاب، وتحمي الإرهابيين، وتستمر في احتلال الأراضي العربية. وهذا الكيان هو السبب الرئيسي في عدم الاستقرار في منطقتنا.

**السيد روزيناس (ليتوانيا) (تكلم بالإنكليزية):** أجد لزاما علي أن أمارس حقي في الرد ردا على رد ممثل بيلاروس فيما يتعلق بمحطة بيلاروس للطاقة النووية.

إن هذه الجلسة بشأن بند جدول الأعمال قيد النظر حاليا - تقرير الوكالة الدولية للطاقة الذرية (انظر A/78/304) هي أنسب محفل لزيادة الوعي بين المجتمع الدولي بشأن الحالة المتعلقة بمحطات الطاقة النووية في بيلاروس، التي لا تترتب على عملياتها آثار وطنية وإقليمية فحسب، بل أوسع نطاقا فيما يتعلق بالسلامة والأمن. ونشعر بقلق عميق إزاء الغياب الواضح لثقافة السلامة والافتقار إلى الشفافية والانفتاح. وكما ذكرت من قبل، نشعر بالقلق أيضا لأن بيلاروس بدأت قبل أسبوع تشغيلها التجاري والصناعي للوحدة 2 من محطة الطاقة النووية البيلاروسية، رغم وجود مسائل لم تحل تتعلق بالسلامة النووية. وسيتعين علي أن أكون أكثر عملية وتقنية فيما سأقوله، ولكنني أعتقد أن هذا ضروري بالنظر إلى المسألة التي أثارها ممثل بيلاروس. منذ إطلاق المشروع البيلاروسي، لم تزودنا بيلاروس - نحن جارتها ليتوانيا - بمعلوماتين هامتين على الأقل.

أولا، لم تبلغنا كيف اختارت موقع بناء محطة الطاقة النووية في أسترافيتس. ثانيا، لم تبلغنا إن كانت قد أجرت تقييما لتوزيع وكثافة سكان جارتها في الإقليم المتاخم أو كيف قامت بذلك. وهذا أمر بالغ الأهمية لشواغل ليتوانيا المتعلقة بالسلامة النووية. وهذا التقييم، تمشيا مع معايير السلامة التي وضعتها الوكالة الدولية للطاقة الذرية، ضروري لتأهب ليتوانيا لحالات الطوارئ، بالنظر إلى أن أي حادث إشعاعي في محطة الطاقة النووية البيلاروسية يمكن أن يؤثر على ما يقرب من ثلث سكان ليتوانيا.

وهناك أسئلة إضافية تتعلق باختبارات الإجهاد التي أشار إليها ممثل بيلاروس. ولكن في حين أجريت اختبارات الإجهاد بالفعل، تم تنفيذ التوصيات جزئيا فحسب.

البيولوجية والكيميائية في الشرق الأوسط. وهو الآن يعيد تنكيرنا بممارساته الإجرامية عبر استخدام الأسلحة المحرمة دوليا من فسفور أبيض ونابالم في عدوانه المتواصل على الشعب الفلسطيني منذ ثلاثة أسابيع.

ممثّل إسرائيل ليس في موقع يؤهله لإلقاء الدروس في مجال الامتثال للالتزامات القانونية الدولية. وكيانه ينفرد، في منطقة الشرق الأوسط، بامتلاك ترسانة ضخمة من أسلحة الدمار الشامل بكل أنواعها، بمعزل عن أية رقابة دولية. إن جميع المؤتمرات والاجتماعات ذات الصلة باتفاقيات حظر أسلحة الدمار الشامل التي عقدت في فيينا ونيويورك ولاهاي، بما في ذلك المؤتمر الاستعراضي العاشر لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، كشفت مدى تجاهل إسرائيل لجميع الاتفاقات والقرارات الدولية ذات الصلة بأسلحة الدمار الشامل. وهي لا تزال، منذ عقود، تتجاهل الدعوات إليها من المجتمع الدولي للانضمام إلى اتفاقات عدم الانتشار ونزع السلاح.

إن الاتهامات التي وردت في بيان ممثل الكيان الإسرائيلي مرفوضة جملة وتفصيلا، لأنها صادرة عن كيان لا يملك الأهلية لاتهام سورية، فهو كيان معاد لسورية ومحتل لأرضها. والجميع يعلم أن توجيه الاتهامات هو تكتيك إسرائيلي يهدف إلى إبعاد الأنظار عن مخاطر السلاح النووي الإسرائيلي، وعدم انصياع الكيان الإسرائيلي للقرارات الدولية ذات الصلة. إن السؤال الذي يجب أن نوجهه إلى الكيان الإسرائيلي هو: لماذا يرفض الرد على الوكالة الدولية للطاقة الذرية، أو التعاون معها في ما يتعلق بنوع الذخائر التي استخدمها في عدوانه ضد سورية في عام 2007.

إن الكيان الإسرائيلي لا يملك السلاح النووي فحسب؛ بل هدد باستخدامه أكثر من مرة، وآخر مرة كانت منذ يومين. وذلك في سلوك كشف وجهه الحقيقي المتطرف، وكشف حجم المخاطر التي يطرحها امتلاك هذا الكيان لأسلحة دمار شامل على المنطقة وعلى العالم. الأمن والاستقرار في منطقتنا سيبقى مهددا مع بقاء كيان الاحتلال خارج إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وإسرائيل هي التي

الامتثال لالتزاماتها بموجب اتفاقية تقييم الأثر البيئي في سياق عابر للحدود، فيما يتعلق بمواقع مرافق تخزين النفايات المشعة والوقود النووي المستنفد في بيلاروس. وباختصار، فإن بيلاروس، بمتابعتها تنفيذ مشروع غير مأمون للطاقة النووية، واصلت تجاهل مطالبة المجتمع الدولي بأن تعالج أولاً جميع الشواغل المتعلقة بالسلامة. ولذلك، فقد حثتنا مراراً وتكراراً على تعليق تشغيل محطة بيلاروس للطاقة النووية إلى أن يتم معالجة جميع مسائل السلامة على نحو شامل.

**الرئيس بالنيابة (تكلم بالإنكليزية):** هل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ترغب في اختتام نظرها في البند 89 من جدول الأعمال؟

تقرر ذلك.

رُفعت الجلسة الساعة 17/40.

على سبيل المثال، لم تنفذ أي توصيات فيما يتعلق بتعزيز إدارة الحوادث، أو نظام التهوية في حالات الطوارئ، أو حماية المباني، بما في ذلك التعليمات بشأن كيفية التعامل مع تدفق المياه. كما أن الشواغل المتصلة بالسلامة المتعلقة بمقاومة معدات محطة الطاقة النووية للأحداث الزلزالية أو التأثير المحتمل لتحطم طائرة مدنية كبيرة، فضلاً عن المسائل التي لم تحل والتي تتطلب على تقييمات للأمان، لا تزال دون معالجة. وعلاوة على ذلك، لم يتم تقييم تجارب الترخيص في البلدان الأخرى التي تضم هيئات تنظيمية للسلامة النووية، كما لم توضع تحسينات الأمان المقابلة.

والمجموعة الأخيرة من المسائل العملية والواقعية التي أود أن أذكرها في هذا الصدد هي أن ليتوانيا ما فتئت تدعو بيلاروس إلى